عوامل العنف الأسري وآثاره في دول الخليج العربي

د. إبراهيم بن محمد الزبن ●

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على ظاهرة العنف الأسري في ضوء الأطروحات المتباينة للوصول إلى تحديد واضح يتلاءم مع طبيعة مفهومه، وإلى التعرف على أبرز العوامل المؤدية للعنف الأسري والآثار المترتبة على الأسرة والمجتمع في دول الخليج العربي، وكذلك إلى التعرف على الآليات المناسبة للحد من انتشاره.

واعتمدت الدراسة في إطارها النظري على المسح الأدبي للتصورات المفسرة للعنف الأسري المتباينة في تحليلها لهذه الظاهرة، فنجد اهتمام بعض النظريات بتفسير المواقف التي يظهر فيها العنف باعتبار أن الموقف يخلق العنف، في حين اهتمت نظريات أخرى بتفسير أسباب العنف بالرجوع إلى خلل في بنية الأسرة ووظائفها وهو ما يمكن أن يساعد في تفسير الأسباب المتعلقة ببنية الأسرة، وأرجع بعضها العنف إلى أسباب اجتماعية ونفسية كضعف القدرة على الضبط الذاتي، إضافة إلى الاهتمام بطبيعة الضغوط الاجتماعية التي لها دور بارز في ارتكاب جرائم العنف. ولإضفاء مزيد من الفهم لطبيعة موضوع العنف الأسري تم استعراض عدد من الدراسات

● جامعه الأمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض– المملكة العربية السعودية

السابقة التي اهتمت بهذا الموضوع وصنفت إلى دراسات محلية وعربية وأجنبية.

وتنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية والتي تستهدف تحليل ظاهرة العنف الأسري في دول الخليج العربي واستخدمت منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، وتكون مجتمع الدراسة من الخبراء المختصين بالمجال الأسري حيث تم سحب عينة عمديه، واعتمدت في تحقيق أهدافها على تصميم مقياس كأداة لجمع البيانات الميدانية لقياس العنف الأسري في دول الخليج العربي، وتكون من عدة محاور تعكس أهداف الدراسة وتساؤلاتها.واستخدمت عدة أساليب إحصائية وصفية واستدلالية لعرض ووصف وتحليل بيانات الدراسة. وكشفت النتائج عن التباين في تحديد مفهوم العنف الأسري، وموافقة المبحوثين على مجموعه من العوامل الاجتماعية الأكثر تأثيراً في حدوث العنف الأسري على الأسرة والمجتمع، كما توصلت إلى مجموعه من الآثار المترتبة على هذه الظاهرة من وجهة نظر المبحوثين، والذين جاءت استجاباتهم على هذا المحور بدرجة كبيرة من الموافقة، فبرزت الآثار النفسية فالآثار الاجتماعية ثم الآثار الاقتصادية للعنف الأسري، واتفق المبحوثون على مجموعه من الآليات لمواجهة العنف الأسري من أهمها ضرورة بناء استراتيجيات مشتركة بين دول الخليج لمواجهة العنف الأسري.

ووفقاً لهذه النتائج فقد أوصت الدراسة ببعض التوصيات التي من شأنها وقاية الأسرة من هذه المشكلة، ومنها رعاية ضحايا العنف الأسري من خلال مؤسسات الرعاية الاجتماعية الرسمية والأهلية، ورصد مظاهر وأشكال العنف الأسري، والعمل على توصيفها وتحليلها، ومن ثم التعامل معها بصورة علمية وفق التنظير النفسي والاجتماعي، إلى جانب إجراء المزيد من الدراسات والبحوث التي تهتم بقضايا ومشكلات الأسرة بالمجتمع، ونشر الوعي الديني والتنسيق بين المؤسسات المجتمعية في سبيل مواجهة ومعالجة هذه الظاهرة، وتطوير وتفعيل التشريعات والقوانين المتعلقة بقضايا العنف الأسري بما يتلاءم مع طبيعة مجتمعات دول الخليج واحتياجاتها.

الكلمات الدالة: العنف، الأسرة، العوامل، الآثار، دول الخليج العربي.

أولا) مشكلة الدراسة:

ناقشت الدراسات المختلفة مفهوم العنف الأسري والعوامل المسببة له والآثار الناتجة عنه على مستوى الأفراد والمجتمعات بشكل موسع، إلا أنهم لم يتفقوا على تحديد واضح وتفسير موحد بسبب ما يحيط بظاهرة العنف من مضامين أيديولوجية وسياسية وثقافية واجتماعية. وعلى

الرغم من تأكيدها على أن العنف الأسري لا ينشأ بمعزل عن الظروف البيئية المحيطة به في المجتمع، إلا أنها لم تناقش بشكل متعمق طبيعة السياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي تنشأ فيه ظاهرة العنف.

وتعد مشكلة العنف الأسري ظاهرة اجتماعية أفرزتها ظروف الحياة بمتغيراتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، وهي ليست حالة ظرفية طارئة بقدر ما هي نمط من أنماط السلوك الإنساني، ومما يثير ويلفت الانتباه ارتفاع معدلاتها، وتنوع أنماطها، حيث يكاد لا يخلو منها مجتمع أو ثقافة، فهي منتشرة في المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء (الصغير، 2012م: 12).

وفي هذا الإطار قامت منظمة الصحة العالمية في عام 2016م بإجراء دراسة شملت عدة دول أظهرت نتائجها أن العنف الأسري ليس مشكلة محدودة قد تنحصر ضمن الجيوب الثقافية الفرعية ولكنه مشكلة عالمية في الصحة العمومية ذات أبعاد وبائية. وعلى أساس البيانات الواردة من (80) دولةً في هذه الدراسة تبيّن أنه تقريباً (30 %) من النساء المتزوجات من إجمالي نساء العالم قد تعرضن للعنف الجسدي على يد أزواجهن، وأن معدل انتشار هذا العنف يتراوح بين (23.2 %) في البلدان المرتفعة الدخل و (24.6 %) في إقليم غرب المحيط الهادئ و (37 %) في إقليم شرق المتوسط التابع للمنظمة و (37.7 %) في إقليم جنوب شرق آسيا. وتضمنت أبرز الآثار الصحية الإصابات والوفيات، والآثار غير المباشرة كالقلق والاكتئاب والتغيب عن العمل وتدني الأداء العام وضعف الرضا الزوجي وسوء العناية بالأطفال والقيام بالمهام الزوجية والأسرية.

وعلى الرغم من أن موقع هيئة الأمم المتحدة للمرأة يشير إلى أنّ نسبة العنف ضدّ النساء في بعض البلدان تبلغ نحو 70 % وأنّ 37 % من النساء في العالم العربي تعرّضن لعنف جسدي أو جنسي لمرّة واحدة في حياتهن على الأقلّ؛ إلا أنه يلاحظ أن غالبية الدول العربية لا تهتم بمشكلة العنف الأسري بشكل كاف في ظل الثقافة المجتمعية السائدة التي تعد العنف أمراً عائلياً بحتاً ولا يتمّ التبليغ عنه أو الشكوى منه في معظم الحالات لاعتبارات ثقافية واجتماعية.

وفي هذا السياق يلاحظ تباين دول الخليج العربي في التعامل مع ظاهرة العنف الأسري، فقد أقرّت السعودية في عام 2013م قانوناً لمكافحة العنف الأسري يوفّر مرجعاً نظامياً للوقاية من العنف وحماية الضحايا، ووفرت لجاناً للحماية ودور إيواء للضحايا. وأقرت مملكة البحرين في عام 2015م قانوناً لحماية الأسرة كما وفرت دوراً لإيواء ضحايا العنف. بينما تُخصّص الإمارات العربية المتحدة بنوداً محددة في قانون العقوبات تتناول هذه المسألة مع وجود جهات حكومية

متخصصة للتعامل مع حالات العنف الأسري إضافة لتوفير خدمات الإيواء للضحايا. ولا يجرّم القانون الكويتي العنف الأسري إذ يجري التعامل مع هذه الحالات على أنّها قضايا اجتماعية أو أنها حالات إيذاء. ولا يتعامل القانون العُماني مع العنف الأسري بشكل محدد، ولكن تستجيب المؤسسات الأمنية بشكل فعّال وسريع مع شكاوى العنف والإيذاء (جاد الله، 2007م: 25).

وأوصت ندوة التماسك الأسري بمسقط (2015م)، والملتقى الخليجي الحادي عشر للاجتماعيين بالبحرين (2017م) الجهات المعنية بدول الخليج على إعداد دراسة مسحية عن واقع ومشكلات الأسرة وحماية أفرادها من الإساءة والعنف، والعمل على دراسة التجارب الناجحة في مجال حماية الأسرة من الإساءة في مختلف المجالات القانونية والاجتماعية والتربوية والتأهيلية وبحث كيفية الاستفادة منها بما يتلاءم مع ظروف دول الخليج. وهذا ما أكدته دراسة العنف الأسري وإيذاء الأطفال التي أعدها برنامج الأمان الأسري الوطني بالسعودية (2011م)، بأن هناك حاجة إلى إعداد المزيد من الدراسات العلمية في مجال الحماية الاجتماعية عن ظاهرة العنف الأسري، وخاصة فيما يتعلق بالأسباب المؤدية لهذه الظاهرة والآثار المترتبة عليها. وفي هذا السياق يؤكد نظام الحماية من الإيذاء بالمملكة (1435هـ) على دعم وإجراء البحوث العلمية والدراسات المتخصصة ذات العلاقة بالحماية من الإيذاء، وتوفير معلومات إحصائية موثقة عن حالات الإيذاء؛ للاستفادة منها في وضع آليات المواجهة.

وتأتي هذه الدراسة في هذا الإطار هادفة إلى التعرف على عوامل العنف الأسري وآثاره في دول الخليج العربي في ضوء الأطروحات المتباينة للوصول إلى تحديد واضح يتلاءم مع طبيعة هذه المشكلة الاجتماعية، هادفة إلى اقتراح آليات ملائمة لمواجهتها والحد من ارتفاع معدلاتها.

ثانيا) أهمية الدراسة:

نظرياً، تتحدد أهمية الدراسة في مناقشة ظاهرة العنف الأسري وعواملها وآثارها بمجتمعات دول الخليج العربي في ضوء التغيرات التي تمر بها هذه المجتمعات في كل من المجالات التنموية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فعلى الرغم من توفر العديد من الدراسات العلمية التي ناقشت هذه القضية؛ إلا أن معظمها ركزت على بعض القضايا المتعلقة بالعنف الأسري دون الاهتمام بموضوع عوامل العنف الأسري وآثاره في دول الخليج العربي. ولذا فإن الحاجة تدعو إلى جراء المزيد من الدراسات العلمية التي تهتم بدراسة عوامل العنف الأسري وآثاره على المستوى

الإقليمي، بما يسهم في توفير المزيد من المعلومات والبيانات في دول الخليج العربي حول هذه الظاهرة لتحقيق التراكم العلمي في مجال الدراسة الحالية.

وتتحدد الأهمية العملية لهذه الدراسة في تحليل عوامل العنف الأسري وآثاره لدول الخليج العربي بهدف التعرف على واقع هذه الظاهرة، وبناء على ما تخرج به من نتائج وتوصيات يمكن أن تقدم آلية مناسبة للجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني المحلية والإقليمية لمواجهة هذه العوامل والآثار بما يسهم في الحد من انتشارها في دول الخليج العربي.

ثالثا) أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. تحديد مفهوم العنف الأسري في ضوء ما توصلت إليه الأدبيات العلمية.
2. التعرف على أبرز العوامل المؤدية للعنف الأسري في دول الخليج العربي.
3. التعرف على آثار العنف الأسري على الأسرة والمجتمع في دول الخليج العربي.
4. التعرف على الآليات المناسبة للحد من انتشار العنف الأسري في دول الخليج العربي.
5. تحليل مدى وجود فروق إحصائية ذات دلالة معنوية في مفهوم العنف الأسري وعوامله وآثاره والحلول المقترحة له تعزى لمتغيرات: الجنسية، والجنس، والمستوى التعليمي، والمهنة.

ولتحقيق أهداف الدراسة فإنها تسعى إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما مفهوم العنف الأسري من وجهة نظر عينة الدراسة؟
2. ما أبرز العوامل المؤدية للعنف الأسري في دول الخليج العربي من وجهة نظر عينة الدراسة؟
3. ما أبرز آثار العنف الأسري على الأسرة والمجتمع في دول الخليج العربي من وجهة نظر عينة الدراسة؟
4. ما الآليات المناسبة للحد من انتشار العنف الأسري في دول الخليج العربي من وجهة نظر عينة الدراسة؟

كما تسعى الدراسة على اختبار الفروض التالية:

1. ما مدى وجود فروق إحصائية ذات دلالة معنوية في مفهوم العنف الأسري وعوامله وآثاره والحلول المقترحة له تعزى لمتغير الجنسية؟

2. ما مدى وجود فروق إحصائية ذات دلالة معنوية في مفهوم العنف الأسري وعوامله وآثاره والحلول المقترحة له تعزى لمتغير الجنس؟
3. ما مدى وجود فروق إحصائية ذات دلالة معنوية في مفهوم العنف الأسري وعوامله وآثاره والحلول المقترحة له تعزى لمتغير المستوى التعليمي؟
4. ما مدى وجود فروق إحصائية ذات دلالة معنوية في مفهوم العنف الأسري وعوامله وآثاره والحلول المقترحة له تعزى لمتغير المهنة؟

رابعا) مفاهيم الدراسة:

أ) مفهوم العنف الأسري:

تتباين منطلقات تعريف العنف الأسري بسبب اختلاف مضامينه، ومن تلك المنطلقات ما كان قانونيا يُحدد التعريف بما يعده القانون في مجتمع ما عنفاً، ومن منطلق نفسي نجد أن التعريف يقصر العنف على شعور أو عدم شعور الضحية بالعنف، ويتحدد المفهوم من الناحية الدينية على مدى تطابق السلوك مع تعاليم الدين أو مخالفته لها، أما سياسياً فنجد أن التركيز على دراسة تأثير العنف الأسري على المسائل السياسية المختلفة كالأمن والمشاركة في الحياة العامة وغيرها، في حين أن التعريفات ذات الطابع الاجتماعي (السوسيولوجي) فهي تحمل دلالات مختلفة باختلاف المنطلق الفكري لأصحاب التعريفات واختلاف مجتمعاتهم.

ومن خلال مراجعة الأدبيات العلمية التي اهتمت بهذا الموضوع نجد أن التعريف اللغوي للعنف يتحدد بأنه: «الخرق بالأمر وقلة الرفق به، وهو ضد الرفق، ويقال: عنفه تعنيفاً، إذا لم يكن رفيقا في أمره، وهو الشدة والمشقة، وكل ما في الرفق من الخير ففي العنف من الشر مثله،(أبن منظور، 1968: 257).

وعرف قسم العدالة بالأمم المتحدة (The United States، 2017) العنف الأسري بأنه "نمط من السلوك المسيء في أي علاقة يستخدمه أحد الشركاء داخل الأسرة لكسب أو الحفاظ على السلطة والسيطرة على الشريك، ويمكن أن يتضمن هذا العنف أفعالاً جسدية أو جنسية أو عاطفية أو اقتصادية أو نفسية أو تهديدات بأفعال تؤثر على شخص آخر، ويشمل ذلك أي سلوكيات من شأنها التخويف أو التلاعب أو التقليل من الشأن أو أن تعزل أو تخيف أو ترهب أو ترغم أو تهدد أو تلوم أو تؤذي أو تجرح شخصا ما". ومن الناحية القانونية يعُرِّف بأنه: «الاستعمال غير القانوني لوسائل الإكراه المادية من اجل تحقيق

أغراض فردية أو اجتماعية» (جميل،2007م: 25).

ودولياً تعرف منظمة الصحة العالمية (2016م) العنف بأنه: « أيّ فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أم يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أم الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أم الخاصة». وتعرّفه الأمم المتحدة (2015م) بأنه: «سلوك منتهج ضمن علاقة معاشرة يتسبّب في حدوث ضرر جسدي أو جنسي أو نفسي، بما في ذلك الاعتداء الجسدي والعلاقات الجنسية القسرية والإيذاء النفسي وسلوكيات السيطرة».

وتوصلت البحوث العلمية إلى أن مرتكبي العنف الأسري لا يعترفون بأنهم مارسوه، أو لا يعتبرون ما قاموا به شيئاً عنيفاً وإيذاءً جسدياً حتى لو تمت إدانتهم به، كما أن الحال نفسه للضحايا الذين يعتقدون في كثيراً من الأحيان بأن العنف لابد من أن يرافقه ضرب وإيذاء جسدي واضح (Surgenor، 2009: 42).

كما يتحدد العنف الأسري بأنه: "نمط من السلوكيات القسرية بهدف السيطرة على الشريك الآخر أو باقي أعضاء الأسرة مثل الأطفال وذلك من خلال الاعتداء الجسدي أو التهديد بالاعتداء الجسدي أم الإيذاء النفسي المتكرر، أو الاعتداء الجنسي، أو العزل الاجتماعي بشكل متدرج، أو الحرمان، أو التخويف، أو العقاب الاقتصادي أو الاعتداء لفرض السلطة والسيطرة داخل الأسرة. كما يشمل الاعتداء الشديد، والذي يتضمن الركل والعض، والصفع، والدفع، والدسر، والنتر، أو رمي الأشياء على الضحية والإيذاء باستخدام أي نوع من الأدوات أو الأسلحة(Danis، F. S.، & Bhandari، S. (2010) و Cismaru، M.، & Lavack، A. M. (2010) .

وبناء على ما سبق يحدد الباحث مفهوم العنف الأسري إجرائياً بأنه: «أي سلوك عنيف ضمن علاقة معاشرة، يرتكب داخل الأسرة الخليجية، يقوم به الزوج نحو الزوجة أو الأبناء، ويترتب عليه أذى معنوي أو نفسي أو جسدي للضحية».

ب) دول الخليج العربي:

تتحدد دول الخليج العربي في هذه لدراسة بأنها: «مجموعة الدول المُطلّة على الخليج العربي، والتي جاءت تسميتها نسبةً إليه، وتحددت في الدراسة الحالية هذه الدول في كل من: المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربيّة المتحدة، ودولة الكويت، ومملكة البحرين، وسلطنة عُمان».

الفصل الثاني) الإطار النظري للدراسة:

أولا) النظريات الاجتماعية والنفسية المفسرة للعنف الأسري:

من خلال المسح الأدبي للتصورات المفسرة للعنف الأسري يتضح التباين في تحليلها لهذه الظاهرة، فنجد اهتمام بعض النظريات بتفسير المواقف التي يظهر فيها العنف باعتبار أن الموقف يخلق العنف، في حين اهتمت نظريات أخرى بتفسير أسباب العنف بالرجوع إلى خلل في بنية الأسرة ووظائفها وهو ما يمكن أن يساعد في تفسير الأسباب المتعلقة ببنية الأسرة، وأرجع بعضها العنف إلى أسباب اجتماعية ونفسية كضعف القدرة على الضبط الذاتي الذي يكون غالبا نتيجة للتربية الأسرية والاجتماعية، إضافة إلى الاهتمام بطبيعة الضغوط الاجتماعية التي لها دور بارز في ارتكاب العنف الأسري.

كما قدمت النظرية النسوية، والنظرية البيئية، ونظرية الغرس الثقافي فهماً أكبر لطبيعة ظاهرة العنف الأسري من منظور نسوي بيئي ينظر إلى العوامل المؤثرة على مستوى النظام الكلي باعتباره أداة لفرض المعايير الثقافية المتضمنة لثقافة العنف ضد المرأة. وبشكل عام النظرة التحليلية للعنف الأسري متضمن في ثلاثة مستويات نظرية عامة هي:

أولا) المستوى الفردي، أو النموذج النفسي (level psychiatric The): ويشمل النموذج النفسي اتجاهات نظرية تربط بين اضطرابات الشخصية والخصائص المرضية مثل: المرض العقلي والإدمان والإيذاء.

ثانيا) المستوى الاجتماعي النفسي (The social psychological level): يفترض هذا المستوى أن العنف من الممكن فهمه من خلال فحص عوامل البيئة الخارجية التي تؤثر في الأسرة مثل: بناء الأسرة وتنظيمها، والتفاعلات اليومية بين الأعضاء التي قد تكون مؤشراً لحدوث العنف، والتركيز على الاتجاهات النظرية التي تختبر بناء الأسرة والضغوط، وانتقال العنف من جيل إلى جيل، فضلاً عن نماذج تفاعل الأسرة كعوامل تسهم في حدوث العنف الأسري.

ثالثا) المستوى الثقافي الاجتماعي (The Sociocultural level): مستوى التحليل هنا شمولي، فالعنف يحدد في ضوء متغيرات المجتمع مثل: عدم المساواة، والفردية، والمعايير الثقافية، والاتجاهات السائدة حول العنف، والعلاقات الأسرية (أمين، 1997: 274).

ومن النظريات العلمية التي اعتمدت عليها الدراسة في تفسير ظاهرة العنف الأسري ما يلي:

يتجه الوظيفيون إلى تفسير ظاهرة العنف الأسري على فكرة التوترات النسقية التي تنتج عن خلل يصيب النسق في بنائه، أو عن مظاهر انحرافية صادرة من الفاعلين داخله، ويشكل الخلل البنائي والانحراف الفردي أو الجماعي، صورتين للخلل الوظيفي System Strains Disfunction في بنية النسق. فالأصل في المجتمع بوصفه نسقاً أن يكون على درجة من التوازن الدينامي الذي يحقق له قدرة دائمة في التغلب على ما يتعرض له من توترات (الخطيب، 2006).

وفي ضوء هذه النظرية يعد العنف الأسري أحد إفرازات البناء الاجتماعي فيحدث عندما يفشل المجتمع في تقديم ضوابط قوية على سلوك الأفراد، وبناء عليه يرجع الوظيفيون العنف الأسرى إلى الخلل الوظيفي، حيث ينظرون إلى الأسرة كنظام اجتماعي له بناؤه وعلاقاته المتبادلة وحدوده التي تحفظ له توازنه والذي يمكن أن يصيبه الخلل نتيجة اضطراب البناء أو العلاقات أو الوظائف، وبهذا يمكن القول إن العنف الأسرى هو دليل على وجود خلل ما في البناء الاجتماعي.

وعليه يمكن تفسير العنف الأسري في ضوء هذه النظرية بأنه استجابة لضغوط بنائية في المجتمع وإحباطات ذاتية تدفع إلى ممارسة سلوك العنف في النسق الأسري متى ما تغيرت القواعد والقوانين والمسؤوليات التي تعمل على توازن النظام الأسري.

وتفترض النظرية التفاعلية الرمزية أن العنف يظهر داخل موقف سلوكي معين يعبر عن نسق تفاعلي يتأثر من ناحية بالبيئة المحيطة مثل الإطار الثقافي والبنائي للمجتمع وبالعوامل الداخلية المتصلة بطبيعة أدوار الفاعلين داخل الموقف السلوكي، اضافة إلى طبيعة التفاعل والضغوط الحياتية التي يواجها الفاعل خلال تفاعلاته (عوض، 2004). ولذا يرجع العنف الأسري إلى اختلاف المعاني والرموز التي يؤمن بها أفراد الأسرة، فإذا أردنا فهم سلوك الزوج والزوجة في مجتمع ما فيجب تحليل البيئة الاجتماعية المحيطة بهما، وهنا يتم التركيز على المعاني والرموز والتفسيرات التي يقدمانها في المواقف السلوكية ومدى إدراكهما لها وما ينتج عن ذلك من ارتكاب سلوك العنف الأسري.

وفي ضوء مضامين النظرية النسوية تظل المجتمعات المعاصرة على الرغم من التغيرات التي تطرأ عليها مجتمعات ذكورية (أبوية) حيث تُنشأ الأسرة الأطفال على أساس يدعم التباين النوعي للأدوار مما يحافظ على بقاء واستمرار النظام الأبوي الذي يعد نتاجاً طبيعياً لنظرة المجتمع نحو المرأة، وفي نطاق معارضة مفهوم السلطة الذكورية الأبوية طورت النظرية نموذجاً

نظرياً يركز على العلاقات الاجتماعية الخاصة بمفهوم النوع(Gender) يلقي الضوء على عملية التكوين الاجتماعي للذكورة والأنوثة كفئتين متناقضتين مع وجود قيم غير متساوية (أبو شامة وعباس والأمين، 1426هـ) و (نيازي، 1426هـ). ويركز أصحاب الاتجاه النسوي على الطبيعة المتسلطة والعنيفة للرجل باعتبار أن العنف هو جزء من هذه الطبيعة التي من خلالها يحافظ الرجال على سيطرتهم وتحكمهم في النساء مما يسهم في شيوع ثقافة العنف في المجتمع واستمرار حدوث العنف الأسري (Kulwicki، A. D.، & Miller،1999).

ووفقاً لما ذهب إليه كلوارد Cloward و أولم Ohlim فإن ثقافة العنف تظهر بوجود أنساق فرعية منظمة من المعايير والقيم التي تدعم السلوك العنيف، إذ يصبح العنف أدائياً عملاً منظماً يحقق أغراضاً محددة. ، ويؤكد ذلك ما ذهب إليه وولفانج Wolfgang وفيراكوتي Ferracuti من أن الثقافة الفرعية للعنف تحدد أطراً عامة موجهة للسلوك العنيف يصاحبها مبرر أخلاقي لاستخدام العنف في الحياة اليومية، كوسيلة لحل المشكلات الحياتية، وبحسب هذه النظرية فإن السلوك العنيف تتخذه فئات من المجتمع كالأسرة كوسيلة لتحقيق أهدافها، حيث يتحول العنف لديها إلى أسلوب حياة تنظمه قواعد خاصة بهذه الثقافة. وتظهر ثقافة العنف بوجود أنساق فرعية منظمة من المعايير والقيم التي تدعم السلوك العنيف، إذ يصبح العنف عملاً منظماً يحقق أغراضاً محددة كما تحدده الثقافة الفرعية للعنف؛ ولذا تعد ثقافة العنف الفرعية بخصائصها، ثقافة منحرفة من وجهة نظر المجتمع، لكنها لا تعد كذلك من وجهة نظر المنخرطين داخلها في البيئة الأسرية، باعتبارها أفعالاً عادية (الشراري، 2011) و (عبد الخالق، 2010).

وتقدم عدة نظريات تفسيرات مختلفة للعنف الأسري، حيث تنظر نظرية التفريغ الانفعالي للعنف بوصفه وسيلة لتفريغ التوترات المتزايدة لدى المعتدي، وتتعامل نظرية مصادر القوة لوليام جودز William Goods مع العنف باعتباره أحد الأساليب التي يلجأ إليها الزوج لممارسة الضبط الاجتماعي داخل الأسرة، وفي المقابل تركز نظريات أخرى على دور المتغيرات الاجتماعية الكبرى Macro Variables في تفسير العنف، ومنها نظرية تدني المكانة الاجتماعية للضحية Status Inferiority theory والتي تشير إلى أن العنف ضد المرأة يرتبط سلبياً بمكانتها الاجتماعية.

في حين تفسر نظرية الروابط الاجتماعية Bond theory Social العنف الأسري من خلال متغيرات التنشئة الاجتماعية والتوتر الاجتماعي وعدم تكافؤ القوى في الأسرة، في حين ينصب اهتمام نظرية دوران العنف لواكلر على دور العمليات التفاعلية بين كل من المعتدي والضحية في

نشأة العنف فهو لا يحدث فجأة بل كدالة لنمط من التفاعلات الدائرية المتعددة المراحل، فهناك مرحلة تصاعد على التوتر، يليها مرحلة تفجر العنف الحاد، ثم الشعور بالتخفف من التوتر، ثم الاعتذار لتبدأ من جديد المرحلة الأولى، وهكذا (عبد الفتلاوي، 2008: 450).

وتقدم النظريات النفسية تفسيراً للعنف الأسري يعتمد على ربط حالات العنف بالمشكلات النفسية. فنجد أن نظرية التحليل النفسي تعد ظاهرة العنف الأسري نموذجاً للمرض النفسي، فالأزواج الذين يضربون زوجاتهم أو أولادهم يعانون من أمراض نفسية أو عقلية، ويعدون ضرب الزوجة أو الاعتداء المعنوي عليها سلوكاً فردياً شخصياً أكثر من كونه مشكلة اجتماعية، ولذا تسعى النظرية إلى تحديد سمات شخصية المعنف والضحية في علاقات العنف. ويتوزّع العنف هنا على الأفراد والجماعات، فبينما يعدّ - عند الأفراد - جزءًا من طبع وغريزة وهوى، كما قال «فرويد»، يكون عند الجماعات تعبيرًا عن زهوّ قوميّ أو كبرياء دينيّ، أو إفصاحًا عن وهم الإيمان بمرويّات تقول بالتّفوّق والأفضليّة ورفعة الأصل. وقد تتداخل دوافع العنف، الفرديّة والجماعيّة، في ظلّ إيديولوجيّات عدوانيّة جعلت من العنف أداة لفرضها. وفي الغالب يقع العنف بناءً على نظام متلازم من الأطماع والرّغبات والأهواء، الّتي تجد لها دعمًا من الأديان والثّقافات الحاملة للمعتقدات والتّخيّلات، فتصبح مفرّخة للعنف ومحرّضة عليه؛ بل مشرّعة له، فالعنف؛ هو التّعبير عن قدرة مؤذية يمتلكها الفرد أو الجماعة، غايتها الإضرار بالآخرين (إبراهيم، 2017: 1).

ويرتبط التفسير النفسي للعنف بنظرية التعلم؛ وخاصة أعمال باندورا (Bandura) وبحوثه عن النمذجة والتقليد. فالعنف سلوك متعلم من خلال التقليد وملاحظة سلوك الآخرين، حيث يتعلم الفرد سلوك العنف عندما يألفه داخل الأسرة خلال مراحل التنشئة الاجتماعية (موسى والعايش، 2009: 23). ووفقا لنظرية التعلم فإن ملاحظة الطفل وتعلم العنف يكون من النموذج العدواني المقتدى به والمكاسب المتحققة منه، وخاصة من الأب نحو الأم، فيصبح فيما بعد وسيلة فعالة لدى الابن للحصول على مكاسب وفرض للسيطرة والشعور بالقوة في الحياة والعلاقات الآنية والمستقبلية (Bandura، 2009).

ووفقاً لهذه التصورات النظرية التي فسرت العنف الأسري يتضح تركيز النظريات الاجتماعية على تفسير المواقف التي يظهر فيها العنف باعتبار أن الموقف هو الذي يخلقه، في حين يفسر الوظيفيون أسباب العنف بالخلل في بنية الأسرة ووظائفها، وبالمقابل أرجعت النظرية النسوية العنف الأسري للثقافة الاجتماعية الذكورية باعتبار أنه نتاج طبيعي لنظرة المجتمع نحو المرأة.

وتقدم النظريات النفسية، مثل نظرية التحليل النفسي، ظاهرة العنف الأسري باعتباره نموذجاً للمرض النفسي، كما أشارت نظرية التعلم الاجتماعي إلى أن العنف سلوك يتعلمه الفرد من عدة مصادر كالأسرة وذلك عن طريق الملاحظة والمحاكاة والتقليد.

ثانيا) الدراسات السابقة:

تستعرض الدراسة في هذا الجزء من الإطار النظري الدراسات السابقة بهدف تقديم فهم أعمق لموضوع العنف الأسري من خلال مناقشة موضوعها وأهدافها واهم نتائجها والتي يمكن توظيفها في فهم وتفسير النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية. وتتحدد منهجية الباحث في عرض هذه الدراسات على تقسيمها إلى ثلاثة محاور أساسية، حيث تضمن المحور الأول الدراسات التي أجريت في دول الخليج العربي، والمحور الثاني الدراسات العربية، والمحور الثالث الدراسات الأجنبية، وذلك على النحو التالي:

قام كل من ياسين والموسوي والزامل (2000م) بدراسة هدفت إلى معرفة الصور الشائعة لإساءة معاملة طفل ما قبل المدرسة وعلاقتها بالسمات والخصائص النفسية، وذلك من منظور الأمهات في المجتمع المصري والكويتي. وأظهرت نتائج الدراسة أن الصورة الشائعة لإساءة المعاملة النفسية لطفل ما قبل المدرسة تختلف باختلاف الثقافتين، وتختلف إساءة المعاملة والخصائص النفسية المرتبطة بها عند الأطفال، وتتباين إساءة المعاملة النفسية لدى طفل ما قبل المدرسة بتباين العمر والطبقة الاجتماعية والثقافة التعليمية للأم، كما أن هذه الإساءة تتأثر بالعوامل الديموغرافية.

وفي دراسة أجراها بوزبون (2004م) عن العنف الأسرى في المجتمع البحريني للحصول على معلومات دقيقة عن مشكلة العنف ضد الزوجة وعن الأبعاد المختلفة للعنف. توصلت نتائجها إلى أنه كلما تدهورت العلاقة الاجتماعية بين الزوجة وأهل الزوج كلما زاد حجم العنف من جهة والعكس صحيح،كما توصلت إلى ارتفاع نسبة العنف بين النساء غير العاملات مقارنة بالزوجات العاملات، وأن هناك علاقة عكسية بين معدل الدخل لدى الزوجة ونسبة التعرض للعنف فكلما زاد معدل دخل الزوجة كلما قل احتمال تعرضها للعنف، وتوجد علاقة عكسية بين المستوى الاقتصادي للأسرة وبين العنف الأسرى حيث ترتفع نسب العنف الأسري لدى الأسر ذات المستوى الاقتصادي دون المتوسط في حين تتراجع نسب العنف عند المستويات الاقتصادية الأعلى، كما توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين مستوى تعليم الزوجة وبين نسب التعرض للعنف من قبل

الزوج، فكلما انخفض مستوى تعليم الزوجة كلما ازدادت نسبة تعرضها للعنف.

وتناولت دراسة اليوسف (2005م) ظاهرة العنف الأسري على مستوى المجتمع السعودي هادفةً إلى التعرف على أكثر أنماطها وخصائص الأسر المعنفة، وكيفية وصول هذه الحالات للجهات الرسمية، والمعوقات التي تحول دون التعامل معها، والحلول الممكنة لمواجهة مشكلات العنف. وكانت أبرز النتائج أن الغالبية العظمى من المتعرضين للعنف الأسري هم من الأحداث بسبب اختلاطهم بأصدقاء السوء، وأكثر أنواع العنف الذي يتعرضون له الإهمال، أما اغلب حالات العنف الموجهة للنساء فهي العنف النفسي والجسدي، ويقع العنف الأسري في الأسر المفككة بسبب الطلاق أو وفاة احد الوالدين، أما عن الصعوبات التي تحول دون التعامل مع حالات العنف فكان عدم تعاون أسرة الضحية المتعرضة للإيذاء، وبناءً عليه تحددت آليات مواجهة العنف الأسري في تزويد مؤسسات الحماية الاجتماعية بكوادر متخصصة للتعامل مع الحالات المعنفة.

وأكدت هذه النتائج دراسة (2007م) والتي تناولت ظاهرة الإساءة الموجهة للمرأة في المجتمع السعودي حيث توصلت إلى أن أكثر الأفراد ممارسة للعنف الأسرى كانوا الأزواج ضد زوجاتهم، وأن غالبية المتعرضات للإساءة من المتزوجات من ذوات التعليم المنخفض وغير العاملات. وأما خصائص المعنفين فأغلبهم من ذوي التعليم المنخفض والعاطلين عن العمل، ولمواجهة العنف تلجأ المعنفات إلى الاستسلام أو الاستعانة بالجمعيات أو الشرطة وأحيانا محاولة الانتحار.

وأجرى الرديعان (2008م) دراسة عن العنف الأسري ضد المرأة لمعرفة أكثر أنماط وأسباب العنف الأسري، وطبقت على عينة من النساء المترددات على بعض مراكز الرعاية الصحية الأولية في مدينة الرياض، وصنفت العنف إلى ثمانية أنماط : بدني، ونفسي، واجتماعي، وجنسي، ولفظي، وصحي، واقتصادي، وحرمان وإهمال. وتوصلت نتائجها إلى انتشار العنف الاجتماعي واللفظي والاقتصادي بدرجة أكبر من العنف الشديد كالبدني والجنسي، بالإضافة إلى انتشار عنف الأزواج. كما بينت الدراسة أن من أسباب العنف: تمسك المرأة برأيها، وكثرة المتطلبات المادية، والفروق الفردية بين الجنسين، وسيادة منظومة قيم اجتماعية تبرر العنف ضد المرأة، إضافة إلى ضعف أنظمة الحماية، وصعوبة وصول الضحايا إلى الأجهزة الضبطية، وعدم توفر مراكز إرشاد أسري، وإحجام المرأة عن طلب المساعدة ممن حولها.

وتؤكد الحربي في دراستها (2008م) على أن من عوامل العنف ضد المرأة في المجتمع السعودي الاضطرابات النفسية للزوج أو الزوجة وضغوط العمل وفقدان الشعور بالمسؤولية تجاه الأسرة،

هذا إلى جانب المعايير الثقافية التي تدعم العنف كأسلوب مقبول لحل الصراعات بين الزوجين والتي تزيد من هيمنة الأزواج على الزوجات، هذا فضلاً عن تنشئة الزوجة بطريقة خاطئة تجعل منها شخصية سلبية خاضعة للزوج.

وتوصلت دراسة الدامغ وآخرين (2009م) المعنونة «الوعي والاحتياجات التدريبية والإجراءات المتبعة في المجالات المختلفة المرتبطة بظاهرة العنف والإيذاء الأسري في المجتمع لسعودي»، إلى أن معظم المبحوثين يؤكدون على وجود عنف ضد المرأة، وأن الاعتداء على الأطفال وإهمالهم بالمملكة يمثل ظاهرة، كما أن حالات الاعتداء تفوق الأرقام في التقارير الرسمية. وبينت الدراسة أن الجهات المتخصصة بحماية الأطفال غير كافية، وهناك حاجة لبرامج تدريبية لأنظمة حماية للطفل من الاعتداء والإهمال.

وأكدت دراسة الصبيان (2010م) معاناة الزوجات السعوديات في منطقة مكة المكرمة من الإساءة، وأن العنف النفسي والجنسي هو الأكثر شيوعاً، وأن الزوجات العاملات أكثر تعرضاً للعنف من غير العاملات. وأشارت دراسة نياز (2011م) إلى أن هناك العديد من العوامل التي تدفع الزوج لارتكاب العنف ضد الزوجة منها ما هو متعلق بالزوج مثل عدم قدرته على التحكم في غضبه وانفعالاته والفهم الخاطئ لمعنى القوامة والجهل بحقوقه الزوجية وسوء معاملة الزوجة وأهانتها وعدم احترام مشاعرها، ومنها ما هو متعلق بالزوجة مثل تسلط الزوجة وعنادها وعدم احتوائها للمشاكل الأسرية وتقبلها للعنف.

وفي الدراسة التي أجراها مركز رؤية للدراسات الاجتماعية (1431هـ) والموسومة بـ«العنف الأسري بين المواجهة والتستر» والتي طبقت على الخبراء والمتخصصين، وكذلك على المترددين والمترددات على مراكز الرعاية الصحية من ضحايا العنف الأسري في مختلف مناطق المملكة، كشفت نتائجها عن وجود أنماط متعددة من العنف وأن العنف اللفظي أكثرها شيوعاً، وأن الأزواج هم أكثر الفئات ممارسة للعنف ضد الزوجات، وتفاوتت عوامل العنف بالترتيب من حيث الأهمية إلى اجتماعية ونفسية واقتصادية.

وأجرى الصغير (2012) دراسة هدفت إلى التعرف على أنماط، أسباب العنف الأسري في المجتمع السعودي، وتوصلت إلى عدة نتائج كان من أهمها :أن معظم أساليب العنف الأسري كانت العنف اللفظي يليه العنف النفسي ثم الجسدي لأحد أفراد الأسرة، وأن من أهم أسبابه ضعف العلاقات الأسرية وإدمان أحد أفراد الأسرة للمخدرات والبطالة والشعور بالفشل والإحباط

والدونية وتدني المستوى التعليمي للأب وانخفاض مستوى الدخل للأسر، وكان أكثر الضحايا هم الأبناء الإناث يليهم الأبناء الذكور ثم الأمهات ثم والدة الزوج ثم كبار السن في الأسرة، وأكثر المعنفين هم الآباء يليهم الأخوة ثم زوجة الأب ثم زوج الأم، وأما الآثار الاجتماعية الأبرز للعنف الأسري، كان (الطلاق) يليه اضطرابات السلوك لدى المراهقين بالإضافة لضعف الثقة بالنفس، والعدوانية والعنف لدى الأبناء.

وبحسب الدراسة التي أجراها برنامج الأمان الأسري الوطني (2014م) بعنوان: "العنف الأسري وإيذاء الأطفال في المملكة"، اتفق معظم عينة الدراسة على ارتفاع معدلات العنف الأسري في المجتمع السعودي، وتبين أن أكثر الفئات الاجتماعية وعياً بظاهرة إيذاء الأطفال وإهمالهم على الترتيب: العاملون في الجمعيات الخيرية، فالعاملون بالمستشفيات ثم المحاكم الشرعية وأنظمة القضاء، وأدنى مستويات الوعي كانت لدى العاملين بالمدارس.

وقدمت دراسة الخرجي (2016م) تحليلاً سوسيولوجياً للعوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المؤدية للعنف الأسري في المجتمع السعودي. وحددت الدراسة أهم العوامل الاجتماعية بأنها: التهميش الاجتماعي الذي يشجع الشباب على الانخراط في الجماعات المتطرفة، وتحقير الآخرين والتقليل من شأنهم بما يؤدي إلى زرع الحقد والضغينة، والانطواء والاغتراب والانغلاق على الذات. كما حددت العوامل الثقافية بالتالي: ضعف الوازع الديني أو التشدد والمغالاة في الدين، وافتقار الإعلام إلى الالتزام بمبادئ المسؤولية الاجتماعية ونشر ثقافة الوسطية والاعتدال، والتأثير السلبي لوسائل التواصل الاجتماعي. كما تحددت العوامل الاقتصادية في كل من: البطالة، والفساد الاقتصادي، وعدم التكافؤ في توزيع فرص الحياة.

وفي سلطنة عمان؛ أوضحت دراسة الشيخ (2017م) أن 74 % من المتعرضات للعنف لا يلجأن للشكوى للجهات الحكومية، و 36 % من حالات العنف تتم بعد الزواج، وهناك 250 دعوة قضائية لحالات عنف مسجلة لدى المحاكم خلال عام 2016م. وأفادت نسبة 22 % من عينة الرجال بأن هناك عنفاً ضد المرأة، بينما أشارت 41 % من النساء إلى وجود حالات عنف ضد المرأة. وبينت النتائج أن أكثر من يمارس العنف هو الزوج ثم الأب ثم الأخ، ومن أشكال العنف الممارس الضرب والإهانة والتقليل من الشأن والحرمان من الحقوق والشتم والمنع من إبداء الرأي والإجبار على الزواج. كما أكدت النساء في المقابلات البؤرية ودراسة الحالات بأن المجتمع يبرر تصرفات الرجل ويخطئ المرأة، ويحملها المسؤولية ولا تجد التعاطف والمساندة اللازمة من الأهل.

ومن الدراسات العربية التي اهتمت بموضوع العنف الأسري دراسة سيف الدين (2003م) والتي ناقشت قضية العنف في ست دول عربية، وهي مصر، واليمن، والأردن، وسوريا، وفلسطين ولبنان. وكان من أهم نتائج الدراسة أن من أبرز مظاهر العنف الممارس ضد المرأة في هذه الدول ختان البنات والزواج المبكر والقتل من أجل الشرف، كما أن هناك أشكالاً مختلفة من العنف المقبول اجتماعيا تمارس ضد المرأة العربية باعتبار أنه حق من حقوق الرجل الشرعية مثل الطلاق التعسفي والأضرار التي تلحق بها وبأولادها. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك نوعين من العنف الممارس ضد المرأة العربية، أحدهما مباشر يتمثل في الإيذاء الجسدي والقتل والاغتصاب وغيره، وغير مباشر يتمثل بالكثير من العادات والتقاليد والقوانين والتشريعات التي تميز بين المرأة والرجل وتحرمها من التمتع بالكثير من حقوقها الإنسانية.

أجرى الفراية (2006م) دراسة هدفت إلى التعرف على العنف الأسري الموجه نحو الأبناء في محافظة الكرك بالأردن. وأظهرت النتائج أن الطلبة وخاصة الذكور يتعرضون لأشكال العنف الأسري الجسدي والنفسي والإهمال بدرجات متفاوتة. وبينت النتائج كذلك وجود علاقة عكسية بين الشعور بالأمن وأشكال العنف الأسري، حيث إن الشعور بالأمن يتدنى لدى أفراد العينة بازدياد درجة تعرضهم لأشكال العنف الأسري.

وهدفت دراسة عمران (2007م) إلى الكشف عن آثار العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الأسرة المصرية وعلاقة ذلك بشيوع العنف الأسري ضد المرأة. وقد كشفت نتائج الدراسة أهمية تأثير العوامل الاقتصادية كدوافع كامنة وراء وقوع هذه الجرائم وخاصة الضغوط الحياتية والظروف الاقتصادية وتطلعات المرأة الاقتصادية ونزعتها الإسرافية في الاستهلاك .وتعد الخلافات الأسرية وإصرار المرأة على طلب الطلاق أبرز العوامل الاجتماعية المؤدية إلى ارتكاب جرائم العنف الأسرى ضد المرأة. أما العوامل الثقافية فقد تحددت بالرغبة في المحافظة على الشرف وبعض الأفكار والتقاليد المرتبطة بطبيعة المرأة ومكانتها في المجتمع وحدوث الخلل في منظومة القيم في المجتمع المصري متمثلة بطغيان قيم جديدة وتراجع قيم أصلية استقرت في المجتمع فترات طويلة، وكذلك انتشار القيم الاستهلاكية والانتهازية وانتشار الفساد والقيم الثقافية الغربية، الأمر الذي تزامن في الوقت ذاته مع تراجع وضعف القيم الدينية وغياب القدوة والمثل الأعلى وانتشار الاختلاط مع خروج المرأة للعمل، وقد أدى شيوع هذه السلوكيات المنحرفة في انتشار جرائم العنف الأسرى ضد المرأة.

وأكدت دراسة المجلس الوطني لشؤون الأسرة في الأردن (2008م) ارتباط العنف بالإيذاء البدني والنفسي والإهمال، وأن الزوجة والأطفال أكثر عرضة للعنف الأسري، وأن الزوج والأب والأخ الأكبر هم أكثر الفئات ممارسة للعنف. وحددت أهم أسباب العنف الأسري في: التوتر الأسري، وعدم السيطرة على النفس، والغضب السريع، وحب السيطرة، وإجبار أفراد الأسرة على الطاعة، والصعوبات المالية، والتعطل عن العمل، وضغوط العمل. وأوضحت الدراسة أن المتعرضين للعنف يحجمون عن الإفصاح عنه بسبب الخجل أو الاعتماد على المعتدي اقتصادياً أو الخوف من تفكك الأسرة.

وهدفت دراسة غزوان (2015م) إلى التعرف على مدى تعرض الأطفال في مدينة الحلة بالعراق للعنف الأسري، وما صور هذا العنف وانعكاساته على شخصية الأطفال وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى ارتفاع نسبة الأطفال الذين يتعرضون للعنف الأسري، وأن العنف اللفظي أكثر الأنواع انتشاراً ويليه كل من العنف الجسدي واللفظي والإهمال. وبينت كذلك النتائج أن هناك علاقة معنوية بين التحصيل الدراسي للأب وإلام والمستوى الاقتصادي للأسرة وعدد أفراد الأسرة من جهة، والتعرض للمشاكل الأسرية ودرجة تعرض الطفل للعنف الأسري من جهة أخرى.

ومن الدراسات الأجنبية توصلت دراسة أولسون (Olson ،2000) عن العنف الأسري في الولايات المتحدة إلى أن المرأة من الطبقة الدنيا أكثر لجوءاً للشرطة من المرأة في الطبقات الوسطى والعليا ولذلك ترتفع نسبة إحصاءات العنف الأسري في هذه الطبقة في حين قد تتردد المرأة من الطبقة الوسطى أو العليا في اللجوء للشرطة. وأظهرت النتائج أن العنف الأسري يرتفع بين المتزوجين الشباب أكثر من كبار السن، وأن تجارب العنف في الصغر يختلف تأثيرها بين الذكور والإناث، فالذكور عندما يتعرضون للعنف في الصغر يتعلمون كيف يصبحون أكثر عدوانية في الكبر لأنهم يكررون ما تعلموه ويستخدمونه ضد الآخرين، في حين أن الإناث اللاتي يتعرضن للعنف في طفولتهن يتعلمن أن يكن ضحايا وعندما يكبرن يستسلمن للآخرين ويصبحن ضحايا في حياتهن الزوجية بسبب سلبيتهن واستسلامهن لهذه السلوكيات.

وناقشت دراسة ليونارد (Leonard، 2001) اضطراب ضغوط ما بعد الأزمات لدى الأطفال الذين يتعرضون للعنف الأسري، ومدى أثر هذا الاضطراب على التوافق الانفعالي للأطفال. وبينت النتائج أن الأطفال الذين يحدث لهم اضطراب ضغوط ما بعد الأزمات تنخفض لديهم

القدرة على التحكم أو ضبط العدوان، وأن شدة العنف الذي يشاهده الطفل يرتبط بالمشكلات السلوكية. وتوصلت دراسة جوتيرز وآخرون (Guticrrez،et al، 2002.) إلى وجود علاقة بين التعرض للعنف الأسري والمحاولات الانتحارية وظهور الأعراض الاكتئابية لدى المراهقين.

وأجرى أزنار (Aznar، 2004) دراسة للتعرف على أثر العنف الأسرى على جوانب الصحة النفسية لدى النساء اللاتي يتعرضن للعنف الأسري. وأشارت النتائج إلى ارتفاع مستويات الاكتئاب والقلق واضطراب النوم والأعراض السيكوسماتية لدى النساء اللاتي يتعرضن للعنف بشكل كبير ويحاولن الانفصال عن أزواجهن. كما تسود لديهن مشاعر عدم الأمان وانخفاض تقدير الذات ونقص الدعم الاجتماعي.

وأجرى سترينبيرغ وقتيرمان (Sternberg and Guterman، 2006) دراسة هدفت إلى التعرف على التباين في أنواع العنف الأسري، وارتباط العمر والنوع الاجتماعي بمشاكل السلوك لدى الأطفال. ومن خلال الدراسة التحليلية الشاملة للعديد من الأبحاث التي اهتمت بالاستقصاء عن أثر أشكال العنف والعمر والنوع الاجتماعي على سلوكيات العنف الأسري الموجه نحو الأبناء وعلاقته بالشعور بالأمن لدى الأطفال، والتي تم تقييمها باستخدام قائمة التحقق من سلوكيات الطفل. وقد أثبتت نتائج الدراسة بان الأطفال الذين يتعرضون لأشكال متعددة من العنف الأسري هم عرضة للمشاكل السلوكية أكثر من الأطفال الذين يتعرضون لشكل واحد من العنف ، وأشارت النتائج إلى أنه كلما كان عمر الأطفال أكبر كلما كان تأثير العنف الأسري عليهم اقل.

وفي هذا الإطار؛ (قام ويندل Kulczycki، Windle، 2011) بمسح للأدبيات حول جرائم العنف الأسري في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA). ومن أهم النتائج التي أشارت إليها الدراسة أن معظم الأبحاث قد ركزت على الجوانب القانونية وخصائص الضحايا والجناة والتي كان من أهمها ما يلي: تبين أن معظم الضحايا كانوا من الفئات العمرية الشابة، ومعظم الجناة كانوا من الأقارب الذكور، وأن من العوامل المسببة للعنف الأسري جرائم الشرف التي تتورط بها النساء المعنفات في هذه المجتمعات. وأكدت هذه النتيجة دراسة ماكيج (McQuigg، 2011) التي تشير إلى أن النساء شكلن الأغلبية العظمى من ضحايا العنف الأسري على المستوى العالمي، وكثيرا ما ينظر إليه على أنه مبرر ويسمح به قانونا أو وفقاً للموروث الثقافي والاجتماعي في حالات الخيانة الزوجية.

وأوضحت دراسة فيليبس وفاندنبروك (Phillips & Vandenbroek، 2014) أن العنف

الأسري في أستراليا يمارس غالباً ضد النساء ويحدث في جميع الأعمار والمستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، حيث نبين أن 49 % من النساء اللواتي تبلغ أعمارهن 18 سنة فأكثر قد تعرضن لأحد أنواع العنف من قبل أحد أفراد الأسرة وفي الغالب لا يتم الإبلاغ عنه، وأن من أهم العوامل المسببة للعنف الأسري هو عدم المساواة بين الجنسين.

أجرت وندت (Wendt، 2017) دراسة كيفية على عينة من النساء المعنفات في المناطق الإقليمية والريفية والنائية في استراليا. وتوصلت إلى أن العزلة الجغرافية والاجتماعية شكلت صعوبة للنساء في اتخاذ القرار بطلب المساعدة عند تعرضهن للعنف الجسدي والجنسي والنفسي والمالي والاجتماعي والروحي، مما يجعلهن يلجأن لطلب المساعدة عن طريق العائلة والأصدقاء والمعارف.

التعليق على الدراسات السابقة

حددت الدراسات السابقة مفهوم العنف الأسري وأشكال العنف الأسري وخصائص الجناة والضحايا، وكذلك العوامل الدافعة للعنف والآثار المترتبة عليه. حيث اتضح عدم التحديد الدقيق لمفهوم العنف الأسري من منظور المبحوثين أنفسهم واعتمدت في أغلبها إلى التعريفات التي صيغت في الدراسات الأخرى.

ويلاحظ على تلك الدراسات فيما يتعلق بأشكال العنف الأسري التركيز على الشكل الضمني للعنف الذي يحدث داخل الأسرة ولكنه لا يرقي إلى درجة العقاب القانوني لمرتكبيه على الرغم من خطورته. وتبين أن العنف اللفظي كالشتم والإهانة وتحقير الآخرين والتقليل من شأنهم والتهميش الاجتماعي والمنع من إبداء الرأي أكثر الأنواع انتشاراً، ويليه العنف الجسدي والذي يتمثل بالضرب والحرمان من الحقوق والإجبار على الزواج والإهمال وإيذاء الأطفال. وتبين أن من أكثر الأشكال هو العنف الأسري الموجه من الرجل ضد المرأة والطفل.

وتشير الدراسات إلى تنوع خصائص الجناة وضحايا العنف الأسري وفقا للعمر وللحالة الاجتماعية حيث يرتفع بين المتزوجين الشباب أكثر من كبار السن، إضافة إلى تأثير تجارب العنف في الصغر التي تجعل الذكور أكثر عدوانية وتعلم الإناث أن يصبحن ضحايا في المراحل العمرية المتقدمة، كما تبين أن الزوجة والأطفال أكثر عرضة للعنف الأسري من قبل الزوج والأب والأخ الأكبر الذين يعدون أكثر الفئات ممارسة للعنف.

أما العوامل المؤثرة على العنف الأسري فقد تنوعت وفقاً لاختلاف المنطلقات النظرية

والمنهجية التي استندت إليها الدراسات السابقة. حيث تحددت العوامل الثقافية والاجتماعية بضعف الوازع الديني أو التشدد والمغالاة في الدين وتأثير ثقافة العنف الأسري التي تؤكد على عدم المساواة بين الجنسين والافتقار إلى الالتزام بمبادئ المسؤولية الاجتماعية ونشر ثقافة الوسطية والاعتدال والتأثير السلبي لوسائل التواصل الاجتماعي، يضاف إلى ذلك الإشكالات الأسرية التي تجعل من العنف بمثابة رد فعل يحدث نتيجة للخلل الوظيفي في بنية الأسرة. كما تحددت العوامل الاقتصادية في كل من البطالة والفساد الاقتصادي وعدم التكافؤ في توزيع فرص الحياة بالصعوبات المالية والتعطل عن العمل والضغوط المترتبة عليه. وتوصلت بعض الدراسات إلى أهمية بنية المجتمع ومؤسساته باعتبارها تدفع إلى العنف بصفة عامة في المجتمع حيث وتأثير وسائل الإعلام والعولمة وتعليم وعمل المرأة في الممارسات اليومية المؤدية للعنف الأسري.

وتوصلت معظم الدراسات السابقة إلى تنوع التأثيرات الاجتماعية والنفسية وفقاً لدرجة العنف وأشكاله، وكان من أهم الآثار ارتفاع مستويات الاكتئاب والقلق واضطراب النوم والأعراض السيكوسماتية كما يسود لديهن انخفاض تقدير الذات ونقص الدعم الاجتماعي، وكذلك مشاعر عدم الأمان وظهور المشكلات السلوكية لدى الأطفال، واضطرابات ضغوط ما بعد الأزمات حيث تنخفض لديهم القدرة على التحكم أو ضبط العدوان وبما يؤدي إلى زرع الحقد والضغينة، والانطواء لدى النساء المعنفات والاغتراب والانغلاق على الذات، إضافة إلى الصعوبات المالية الناتجة عن اعتمادهن اقتصادياً على أزواجهن وخوفهن من الانفصال وتفكك الأسرة.

وبناء على ما توصلت إليه الدراسات السابقة فإن الدراسة الحالية تعد إضافة إلى ما سبقها من النواحي النظرية والمنهجية بما يحقق مزيدا من الوضوح والتحديد لظاهرة العنف الأسري في مجتمعات دول الخليج العربي.

ثالثا) العوامل الدافعة للعنف الأسري والآثار المترتبة عليه

يعد مفهوم العنف الأسري من المفاهيم غير المتفق على تعريفها نظريا وإجرائيا وترجع صعوبة ذلك من الناحية النظرية لارتباطه بالسياق الاجتماعي والثقافي والزماني الخاص بسلوك العنف حيث إن سلوكيات العنف الأسري مرتبطة بالعرف والإجماع والقبول الاجتماعي لجماعة ما ضمن سياق اجتماعي وحدوده المكانية والزمنية، وبالتالي فإن الإطار المرجعي للحكم على هذه السلوكيات متغير ومحكوم ثقافيا مما يجعله متباينًا اجتماعيا. كما أن المفهوم ذاته يحوي معاني متعددة ومحكومة بإدراك الملاحظ وبنية الفاعل وبالإطار المرجعي للفاعل فما يرتكب في ثقافة ما

يعد عنفا ليس بالضرورة أن يكون كذلك في ثقافة أخرى؛ أو في مجتمع آخر، أو حتى داخل المجتمع الواحد ما بين الثقافة الفرعية والثقافة الأم (البداينة، 2000: 170).

وللبيئة الخارجية تأثيرها على تعلم سلوك العنف الأسري فالدور الأمني باعتباره وسيلة للضبط رسمي للحد من العنف إضافة إلى التراخي في تطبيق الأنظمة والقوانين والتفاعل مع قضايا العنف الأسري وتأثير وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي على السلوكيات العنيفة تؤدي دوراً مهماً في نشر ثقافة العنف والتقليد والمحاكاة في ممارسة سلوك العنف في الحياة اليومية للأسرة (عوض، 2004).

وعلى الرغم من أن العنف يعد من مظاهر السلوك الإنساني الذي عرفته المجتمعات البشرية فإن معدلاته في تزايد وارتفاع ولا يكاد يخلو مجتمع معاصر من بعض أشكاله لأن بعض أسبابه تبدو مرتبطة ببعض خصائص المجتمع الحديث، وخصوصاً تلك الأفعال التي تعبر عن حجم الضغوطات، وتزايد مشاعر الإحباط، التي يصاب بها الأفراد نتيجة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (بوزبون، 2004).

أ) العوامل الدافعة للعنف الأسري:

حاولت العديد من الدراسات فهم وتحديد العوامل التي تسببت في حدوث العنف الأسري والتي تتسم بالتعقيد، حيث تنوعت هذه العوامل وتباينت من مجتمع لآخر وارتبطت بالعناصر البنائية للمجتمع على اعتبار أن العنف داخل الأسرة يمكن أن يظهر في السياق الاجتماعي، وأن إساءة معاملة المرأة هو انعكاس لشيوع مظاهر عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع حتى أصبح العنف داخل الأسرة سلوكاً مقبولاً ومسموحاً به في بعض المجتمعات.

ولا يمكن فهم قضية العنف الأسري دون معرفة الواقع الاجتماعي والثقافي الذي أنتجه والموقع الذي يشغله الفاعلون (أفراد الأسرة) في الحياة الاجتماعية، فالعنف هنا مرتبط بالبيئة الأسرية، وهو كامن في هذه البيئة وفي استعدادات أفراد الأسرة؛ والتي تكونت بفعل انتمائهم إليها ومن أجلها، ولذا قد تدعم هذه البيئة الاعتراف بشرعية العنف اعترافاً واسعاً بالنظر إلى السلطة الرمزية التي يعترف له بها (بورديو، 2007: 5).

وفي هذا السياق تحدد منظمة الصحة العالمية (2016م) بعض عوامل الخطر للعنف الأسري المرتبطة بكل من الجناة والضحايا ومنها: تدني مستويات التعليم والتعرّض للإيذاء في مرحلة الطفولة ومشاهدة حالات من العنف بين الأبوين وتعاطي الكحول والمخدرات والخيانة الزوجية

والخلافات التي تحدث بين الزوجين، وعدم رضا أحدها عن الآخر وصعوبات المواجهة في التواصل بين الشركاء والسلوكيات التي تميل إلى تقبّل العنف.

ومن الملاحظ أن التطورات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة تركت آثاراً سلبية على الأسرة وعلى أفرادها وخاصة الأضعف سواء بسبب السن (الأطفال وكبار السن) أو بسبب الاعتماد المعيشي والاقتصادي (الزوجة والأطفال) أو بسبب التقاليد والأعراف الاجتماعية (الزوجة والابنة)، فبعد أن كانت القيم الاجتماعية والترابط الأسري تشكل ردعاً اجتماعياً وحماية ملائمة لكل فرد من أفراد الأسرة في مواجهة انحراف أو تعسف أو إيذاء أي فرد آخر. يضاف إلى ذلك تعقد العلاقات الاجتماعية واضطراب القيم والأعراف الاجتماعية حيث أصبحت الظواهر الاجتماعية أكثر تناقضاً وتطرفاً بين تمسك مطلق بالماضي والإقامة فيه بما يتضمنه من تقاليد وأعراف، وبين اندفاع لتقليد ظواهر اجتماعية تتسم بالتغريب والعلاقات القائمة على المصالح الفردية وبما لا يتلاءم مع ثقافة المجتمع (المحيميد، 2008) و (الصويان، 2011) و (العادلي، 2011).

أبرز العوامل المؤدية للعنف الأسري:

1 - **العوامل الذاتية:**

وهي العوامل التي مصدرها الفرد نفسه ولها أثر كبير على سلوك الفرد وارتكابه للعنف، ومن أهمها ضعف الوازع الديني والأخلاقي الذي يعمل على تهذيب سلوك الفرد واكتساب قيم اجتماعية تعمل على التحكم والسيطرة على السلوك، فقد أثبتت الدراسات أن العنف يزيد كلما قل تمسك الفرد بالدين والقيم الاجتماعية وعدم تطبيقه لتعاليمها وفروضها، وتفسير هذه العلاقة العكسية أن التعاليم الدينية تغرس في نفس الفرد القواعد والأخلاق وتحثه على السلوك القويم وتبعده عن العنف.

ومن العوامل الذاتية الدافعة للعنف طبيعة مرحلة البلوغ والمراهقة والتي يصاحبها اضطرابات انفعالية وشعور متزايد بالإحباط وعدم الثقة بالنفس. يضاف إلى ذلك ضعف الاستجابة للمعايير الاجتماعية وعدم القدرة على مواجهة المشكلات والميل للعدوانية وتعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية مما يؤدي إلى ممارسة العنف والإيذاء للآخرين وخاصةً داخل محيط الأسرة (غزوان، 2015: 2164).

2 - **العوامل النفسية:**

تؤدي العوامل النفسية في الغالب إلى الإساءة للزوجة والأطفال، حيث تمثل الاضطرابات

والأمراض النفسية والعقلية دورا مهماً لممارسة الأفراد للعنف الأسري، فقد تدفع لممارسه العنف مع الزوجة والأبناء والتسبب بإلحاق الضرر أو الألم الجسمي أو النفسي أو العاطفي داخل الأسرة. وبحسب ما توصلت إليه الأبحاث التي قام بها مركز رؤية للدراسات الاجتماعية (1431هـ) تدفع الاضطرابات النفسية للزوج المرتبطة بشخصيته غير المستقرة وعدم قدرته على التحكم في غضبة وانفعالاته إلى ممارسته للعنف الأسري.

3 - العوامل الثقافية:

يعمل النظام الأبوي في المجتمع إلى توفير الفرص لممارسة العنف الأسري باعتباره لا يتعارض في الغالب مع القيم الثقافية التي يحتويها نظام العلاقات الأبوية في المجتمع، ويرتبط ذلك بالصورة النمطية للمرأة التي لا تزال تحددها مجموعة من الأعراف والتقاليد والأوامر والنواهي. كما أن الثقافة السائدة التي تعزز دونية المرأة وفوقية الرجل في المجتمع نتيجة لعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية تسهم في تعرض المرأة للعنف (lee ann. Hoff & others، 2010).

ويتمثل ضعف الوازع الديني لدى الزوجين أو الفهم الخاطئ للتعاليم الدينية المتعلقة بمفهوم القوامة والولاية والتأديب للزوجة عند حدوث الخلافات الأسرية أحد العوامل الثقافية الدافعة لممارسة العنف الأسري (مركز رؤية للدراسات الاجتماعية، 1431ه).

وتدعم بعض المعايير الثقافية العنف كأسلوب مقبول لحل الصراعات بين الزوجين، وخاصة مع غياب ثقافة الحوار وعدم تقبل الاختلاف في الرأي، مما يزيد من هيمنة الأزواج على الزوجات ويجعل من شخصيتها سلبية خاضعة للزوج وغير قادرة على دعم حقوقها (Charles، 2004 :17).

4 - العوامل الاجتماعية والاقتصادية:

تؤدي العوامل الاجتماعية والاقتصادية دوراً فعالاً في ظاهرة العنف الأسري، حيث تشير التقارير الدولية إلى أهمية العوامل الاجتماعية في تحسين فهمنا لمشكلة العنف الأسري في سياقات ثقافية مختلفة. ومن هذه العوامل علاقات السلطة والسيطرة نتيجة للاعتقاد بالتفوق الذكوري، وعدم استقلالية المرأة اقتصادياً، مما يؤدي إلى تعرض المرأة للعنف وصعوبة مواجهتها له (Unicef، 2000: 3).

وتشير بيانات منظمة الصحة العالمية (2016م) إلى أهمية المعايير الاجتماعية المثيرة للتحديات لدعمها سلطة الذكور على الإناث، أو التغاضي عن العنف الموجه نحو المرأة وتهيئتها

لصياغة قوانين تدعم التمييز وعدم المحافظة على حقوقها الاقتصادية والقانونية.

وعندما تخفق الأسرة في ممارسة دورها في نقل معايير المجتمع وقيمه الاجتماعية نتيجة لانعزالها اجتماعيا أو تفككها أو ضعف العلاقات بين أفرادها أو عدم التكافؤ التعليمي بين الوالدين، فإن هذه العوامل تفضي إلى زيادة الميل نحو السلوك العنيف (عمران، 2007). كما تعمل السمات الاجتماعية للزوجين مثل تعرض الوالدين لأنماط من العنف في مراحل حياتهم الأولى ونقص خبرتهم في الحياة الزوجية على ممارسة العنف الجسدي أو النفسي (نيازي وآخرون، 1426هـ).

وترتبط بعض عوامل العنف الأسري بالزوجة نفسها ومنها: تقبلها للعنف أو التسامح أو السكوت عنه، استثارتها لغضب الزوج، إهمالها في شؤون منزلها ورعاية أبنائها، نقص خبرتها في احتواء المشكلات الأسرية، انعزال الزوجة اجتماعيا، وعدم توفير الدعم الاجتماعي للزوجة (الدوة، و درويش، 2007).

وتعد التغيرات الاقتصادية من أهم أسباب العنف حيث تزداد ظاهرة العنف في الأسر ذات المستوى الاقتصادي المنخفض، فتتسبب الأزمات الاقتصادية مثل عدم قدرة الزوج على مواجهة الاحتياجات المادية المتزايدة لأسرته، وسوء الظروف السكنية والمعيشية إلى ممارسة سلوك العنف ضد النساء والأطفال (الضبع، 2008م). وتزداد حدة تأثير العوامل الاقتصادية إذا كان الزوج عاطلا عن العمل مما يجعل الضغوط تتزايد عليه وتدفعه لممارسته السلوكيات العنيفة نحو أفراد أسرته سواء الأطفال أو البالغين (Danis، & Bhandari، 2010).

وتظهر الدراسات أن المشكلات الاقتصادية للزوجة مثل عدم وجود مصدر دخل مستقل لها أو ضعف دخلها أو عدم قدرتها على العمل والتكسب ، أو المشكلات المرتبطة بعمل الزوجة كضغوط العمل أو العمل لساعات طويلة خارج المنزل، تعد عوامل مساهمة في تقبلها واستمرار تعرضها للعنف (عمران، 2007).

كما تعمل بعض العوامل الاجتماعية ذات البعد الاقتصادي إلى ممارسة العنف الأسري، ومن هذه العوامل انتشار العلاقات القائمة على تبادل المصالح والفردية، والتنافس غير العادل على فرص العمل، وعدم قدرة بعض فئات المجتمع على تحقيق أهدافهم المقبولة اجتماعيا بطرق مشروعة وشعورهم بالحرمان، يضاف إلى ذلك كثرة الإغراءات المادية والترفيهية مع ضعف الدخل المادي والبطالة والفقر (الخطيب، 2006).

ب) آثار العنف الأسري وتداعياته على الأسرة والمجتمع:

للعنف الأسري آثاره الخطيرة التي لا تقتصر فقط على الأسرة ولكن أيضا على المجتمع ككل، ويشمل ذلك آثاراً جسدية ونفسية ومجتمعية. فقد بينت دراسة «أندروز Andrews» التي أجراها على (400) امرأة بأن من أهم الآثار الاجتماعية والنفسية للعنف الأسري الاكتئاب والقلق والإحباط والتفكك الأسري والطلاق. وفي دراسة أجراها «لفنجر Levinger» حول الأسباب التي تدفع الزوجات إلى طلب الطلاق ذكر (40 %) من المبحوثين أن العنف هو السبب الرئيس. كما أن هناك علاقة بين العنف والجنوح حيث توصلت دراسة ليفيز وآخرين Levis etal. إلى أن معظم الأطفال الجانحين قد تعرضوا للضرب من والديهم (عبد الفتلاوي، 2008: 449).

ومن أبرز الآثار المترتبة عن العنف الأسري ما يلي:

1 - الآثار النفسية والجسدية والصحية:

يعاني ضحايا العنف الأسري من إصابات جسدية ومشكلات نفسية وصحية خطيرة حيث تظهر الأعراض النفسية نتيجة للعنف الأسري وبشكل أكبر على النساء والأطفال المعنفين والذين قد لا يستطيعون تحمل أعباء الحياة نتيجة لأوضاعهم الصحية والنفسية.

ومن أهم الأعراض النفسية التي يعاني منها ضحايا العنف الأسري الاضطرابات العصبية والاكتئاب والشعور بالضيق والحزن وقد يتطور ذلك إلى حدوث انهيار عصبي وفقدان الثقة بالنفس وانخفاض تقدير الذات، إضافة إلى ذلك مشكلات اضطرابات الوسواس القهري والخوف الدائم وتوقع المخاطر ونوبات الغضب الشديدة، والشعور بالعجز والقلق، وعدم الرضا عن الحياة (عبادة، 2007).

ومن أهم الآثار النفسية التي تبدو على المرأة الشعور بالخوف أثناء الاعتداء عليها أو بعد تعرضها للعنف، فقد يعتريها الشعور بالذنب حتى دون أن تكون قد ارتكبت خطأ، فقد تشعر بأنها مسؤولة عن هذا العنف وبالفشل والإحباط كامرأة وكزوجة (الفقي، 2005م: 123). كما أن العنف بكل أشكاله يؤدى إلى اضطراب شخصية الزوجة المساء إليها وتكوين صيغة معرفية سلبية حول نفسها والآخرين وخاصة الزوج ونحو أسرتها ومستقبلها، وهذا يؤدى إلى زيادة اضطراب شخصيتها وتكرار تعرضها للإساءة (حسن، 2007). وعندما يقع العنف دون أن يُقرَّ المجتمع بحدوثه يقل احتمال أن تطلب المرأة المساعدة فالضرر الذي يقع على المرأة وخطر التعرض للمزيد من العنف يضعفان من قدرتها على الدفاع عن نفسها (خان، 2004: 8).

أما أبرز المشكلات الصحية نتيجة للتعرض للأذى والعنف اعتلال الصحة بشكل عام والإصابات الجسدية. وتشمل الحالات الصحية المزمنة الإجهاد ومحدودية الحركة ومشاكل النوم والإصابة بالصداع وضيق التنفس والربو وآلام في الظهر والبطن واضطرابات الجهاز الهضمي والمعدة والأمعاء واضطرابات الشهية والأكل. إضافة إلى ما ينتج عن العنف الجسدي من إصابات جسمية كالإصابات بكسور والإعاقات الدائمة، ومشكلات الوظائف الجنسية المتصلة بالحمل والإجهاض كالتهابات الحوض المختلفة ونقص المناعة (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2006م).

أما بالنسبة للأطفال ضحايا العنف الأسري فإن أكثر أنواع الآثار النفسية التي تظهر عليهم بحسب ما جاء في تقرير منظمة الصحة العالمية (2016م) فهي الاضطرابات السلوكية والعاطفية، ويضاف إلى ذلك محاولة الطفل تجنب التفاعل مع الآخرين والخوف من التحدث عن سبب الإساءة أو الإصابة، وظهور بعض السلوكيات غير المعتادة كالشجار والاعتداء على الآخرين وخاصة أقرانهم الأطفال، والغضب السريع وعدم تقبل توجيهات الوالدين. ومن الآثار النفسية العصبية الناتجة عن الإساءة العاطفية للأطفال النشاط المفرط الذي يرافقه نوبات الغضب والخوف والانعزال (مكي و عجم، 2008م: 106).

كما يمكن أن تؤدي مشاهدة الأطفال لسلوكيات العنف الأسري إلى اقتراف مظاهر العنف نفسه الذي تعرضوا له عند بلوغهم، ويظهر ذلك في الغالب على الأطفال الإناث أكثر من الذكور حيث يكتسبين السلوك العدواني عندما يشاهدن ضرب آبائهن لأمهاتهن (أبو حجلة، 2005).

ومن الآثار الصحية الناتجة عن إساءة معاملة الأطفال ما توصلت إليه الدراسات المتعمقة التي أجرتها منظمة الصحة العالمية (2016م) حيث كشفت عن وجود علاقة بين العنف الأسري وارتفاع معدلات إصابة الأطفال بالأمراض مثل حالات سوء التغذية والتقرحات والكسور والإعاقات الدائمة وارتفاع معدلات وفيات الرضّع.

2 - الآثار اجتماعية والاقتصادية:

يؤثر العنف الأسري على المجتمع بشكل عام على اعتبار أن الأسرة نواة المجتمع وأي تهديد تواجهه سينعكس على بناء المجتمع ونظمه. ومن أهم الآثار الاجتماعية للعنف الأسري الشعور بعدم الأمان والذي يعد من أهم دعائم العلاقات الأسرية، فقد تبين أن النساء اللواتي تعرضن للعنف في مرحلة الطفولة يعانين من عدم الرضا عن علاقاتهن الاجتماعية مع الآخرين، والخوف من العلاقات العاطفية مع الرجال (Olson، 2000). وقد تلجأ بعض المعنفات إلى التمارض

كميكانيزما دفاعية لتجنب التعرض للعنف، أو استجابة للتحايل على وضعها في إطار مجتمعي يلزمها بالصمت والخضوع بفعل التنشئة الاجتماعية الخاطئة. ومن أهم الآثار الاجتماعية الناتجة عن ممارسة العنف ضد الزوجات ما يترتب عليه من مشكلات اجتماعية متعددة كالتشكيك في العلاقات الزوجية مما يؤدي إلى التفكك الأسرى والانفصال والطلاق. فالزوجة المعنفة تتعرض للتدهور العام في مكانتها الاجتماعية والدور إضافة إلى عدم قدرتها على تربية الأطفال وتنشئتهم بشكل تربوي سليم، حيث تنخفض قدرتها على رعاية أطفالها والاهتمام بهم وتلجأ لتعنيفهم، وفي حالات متطورة يتنامى ذلك إلى عدم محبتهم لإحساسها أنهم السبب في الاستمرار في تلك العلاقة الزوجية السيئة (Danis & Bhandari، 2010).

ومن الآثار الاجتماعية للعنف الأسري التي تظهر على الأطفال ضحايا العنف انعكاس فشل الحياة الزوجية سلباً عليهم حيث يعانون من اضطراب ما بعد الأزمات فتنخفض لديهم القدرة على ضبط سلوكهم، ويشعرون بالرهاب الاجتماعي والحذر المبالغ به في علاقاتهم مع البالغين (مكي و عجم، 2008).

كما أن العنف الذي يخبره ويشاهده الطفل في المواقف والأحداث اليومية داخل البيئة الأسرية يرتبط بالمشكلات السلوكية التي تظهر عليه، ومن أبرزها: ممارسة العنف للحصول على الاحتياجات اليومية، وضعف القدرة على إقامة علاقات سوية مع الآخرين والاتصال ألحميمي بالأسرة والأصدقاء (العادلي، 2011). وعندما يكبر الأطفال غالباً ما يصبح التعرض بشكل تراكمي لمختلف مظاهر العنف سلسلة متصلة فينتقل العنف من سياق إلى آخر (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2014).

كما أن للعنف تكاليفه الاقتصادية لتأثيره على انخفاض إنتاجية الأسرة، بالإضافة إلى نفقات العلاج الصحي والنفسي وتتضاعف هذه الآثار مع الأزمات الاقتصادية مثل الفقر والبطالة(عمران، 2004).

ولذا تشكل تكلفة العنف الأسري عبئا اقتصادياً على الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فعلى سبيل المثال تتجاوز في الولايات المتحدة 5.8 مليار دولار سنوياً، وتتوزع هذه التكلفة ما بين 4.1 مليار دولار لخدمات الرعاية الطبية والصحية، وما يقارب 1.8 مليار دولار تكلفة غير مباشرة ترتبط بالخسائر في الإنتاجية (أبو شامة، 2003م: 39).

وأوضح مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع في مصر (2015) أن عنف الزوج داخل

الأسرة يتسبب في معاناة أطفال 300 ألف أسرة من الخوف سنوياً، ويتغيب أطفال نحو 113 ألف أسرة عن الدراسة بما يؤدي إلى فقدان نحو 900 ألف يوم دراسي سنوياً، وقدر عدد النساء المتزوجات اللائي يتركن منزل الزوجية نتيجة العنف على يد الزوج بنحو مليون امرأة سنوياً، وتتعرض نحو 200 ألف منهن سنوياً لمضاعفات الحمل، ونحو 140 ألف امرأة تعرضن للعنف في مكان العمل خلال عام 2014، وهو ما يشكل 3.7 % من النساء العاملات. ولم يتعد عدد النساء اللائي يبلغن الشرطة بحوادث العنف 750 ألف امرأة. وقدرت التكلفة الإجمالية التي تتكبدها النساء وأسرهن بسبب العنف بما لا يقل عن 2 مليار جنيه مصري في عام 2014، ومن المتوقع أن تصل هذه التكلفة إلى 6 مليار جنيه مصري سنوياً إذا استمر المعدل نفسه لجميع حوادث العنف الأسري (UNICEF، 2017).

وقدرت دراسة أجريت عام 2004م في المملكة المتحدة أن مجموع التكاليف المباشرة وغير المباشرة للعنف الأسري ما يقارب من 440 £ للشخص الواحد سنويا، ويكلف العنف الأسري الاقتصاد العالمي ما يزيد عن ثمانية تريليونات دولار سنويا. وتشمل تكاليف الرعاية الصحية لعلاج الآثار النفسية والجسمية والصحية للعنف والتكاليف النقدية لتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية لضحايا العنف (الضبع، 2008: 45).

الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة

أولا) نوع الدراسة ومنهجها:

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية والتي تستهدف تحليل ظاهرة العنف الأسري في دول الخليج العربي من خلال تحديد المفهوم والأسباب والآثار المترتبة عليه، وتحديد الحلول المناسبة للتغلب على العنف الأسري في دول الخليج العربية. واتساقاً مع نوع الدراسة وتحقيقاً لأهدافها استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي بالعينة لملاءمته لطبيعة الدراسة لإمكانية استقصاء آراء المبحوثين وتحليل وتفسير بيانات العنف الأسري والوصول إلى استنتاجات والوصول إلى مجموعة من التعميمات والآليات بشأنها.

ثانيا) مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من الخبراء المختصين بالمجال الأسري ومن لهم علاقة بجهات مهتمة بالعنف الأسري في دول الخليج العربي، وتجدر الإشارة إلى أن تحديد فئات الخبراء والمتخصصين في مجالات الأسرة والعنف الأسري في دول الخليج من شانه أن يثري الدراسة ويحقق أهدافها ويجيب على تساؤلاتها والتي تتعلق بالكشف عن العوامل المؤدية للعنف الأسري وآثاره والاليات المناسبة لمواجهته.

وقد تم سحب عينة عمديه ممثلة لمجتمع البحث بلغت (155) خبيراً ومختصاً. وقد كان توزيع مفردات العينة من الخبراء والمتخصصين على النحو التالي:

1. **الجنسية:** تباينت أعداد جنسيات المبحوثين حيث تكونت النسب على النحو التالي: 49.35 % من المبحوثين من المملكة العربية السعودية، 15.90 % من المبحوثين من دولة الإمارات العربية المتحدة، 14.33 % من المبحوثين من مملكة البحرين، ثم دولة الكويت بنسبة 12.68 %، وكانت أقل نسبة من المبحوثين من سلطنة عمان وبنسبة 7.74 %.
2. **الجنس:** أشارت بيانات الدراسة إلى تقارب النسب بين المبحوثين من الذكور والإناث، حيث بلغت نسبة الإناث 55.50 % من عينة الدراسة، ومثل الذكور نسبة 45.50 % من عينة الدراسة.
3. **الحالة الاجتماعية:** كانت غالبية عينة الدراسة من المتزوجين وذلك بنسبة 87.10 %، ثم غير المتزوجين بنسبة 10.30 %، وأخيراً المطلقين بنسبة 2.60 %.
4. **عدد الأبناء:** أشارت البيانات إلى أن معظم عينة الدراسة يتراوح عدد أبنائهم من 1-4 وذلك بنسبة 63.90 %، ثم من يتراوح عدد أبنائهم من 5-8 بنسبة 23.20 %، تلتها ممن لا يوجد لديهم أبناء بنسبة 12.90 %.
5. **التخصص الدراسي:** اتضح من البيانات التباين في تخصصات عينة الدراسة، حيث نجد أن غالبية عينة الدراسة جاء تخصصهم ضمن العلوم الاجتماعية والنفسية والتربوية بنسبة 87.10 % من عينة الدراسة، تلتها تخصصات العلوم الشرعية بنسبة 10.30 %، ثم التخصصات القانونية والإدارية بنسبة 2.60 % من إجمالي عينة الدراسة.
6. **المستوى التعليمي:** تشير البيانات إلى أن معظم عينة الدراسة حاصلون على شهادات جامعية وذلك بنسبة 63.90 %، في حين بلغت نسبة الحاصلين على دراسات عليا (ماجستير ودكتوراه) 34.20 %، ثم التعليم العام بنسبة 2.60 % من عينة الدراسة، وتتوافق هذه النتائج مع طبيعة موضوع الدراسة الذي يحتاج الى مؤهلات عليا لاستيعاب القضايا المرتبطة بظاهرة العنف الأسري.
7. **المهنة:** اتضح أن معظم مفردات عينة الدراسة يعملون في وظائف حكومية وذلك بنسبة 62 %، ثم 27 % يعملون في القطاع الخاص، وكانت النسبة الأقل من يعملون في الأعمال الحرة (11 %) من إجمالي عينة الدراسة.

8. **مدى ارتباط عمل عينة الدراسة بمكافحة العنف الأسري:** أشارت بيانات الدراسة إلى أن معظم المبحوثين يعملون في أعمال لها علاقة مباشرة بالعنف الأسري وذلك بنسبة 66.50 %، في حين نجد أن 33.50 % من عينة الدراسة يعملون في مجالات ليست لها علاقة مباشرة بالعنف الأسري.
9. **سنوات الخبرة في مجال مكافحة العنف الأسري:** تبين أن أكثر من نصف عينة الدراسة يعملون في وظائف لها علاقة بالعنف الأسري، حيث تبلغ سنوات خبراتهم في مجال مكافحة العنف الأسري من 15 سنة فأكثر وذلك بنسبة 57.30 %، ثم من تتراوح سنوات خبراتهم من 10 - 15 سنة بنسبة 31.10 % من إجمالي عينة الدراسة، وأخيراً من تتراوح سنوات خبراتهم من 5 – 10 سنوات بنسبة 11.70 %.

ثالثا) أدوات جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على تصميم مقياس لجمع البيانات عن العنف الأسري في دول الخليج العربي، كما تدرجت إجابات المبحوثين بناء على مقياس ليكرت الرباعي (موافق بشدة – موافق – أرفض- أرفض بشدة). وتحددت محاور المقياس بما يتوافق مع أهداف الدراسة وتساؤلاتها، وتضمنت المحاور التالية:

- البيانات الأولية وتتضمن (9) أسئلة.
- مفهوم العنف الأسري ويتضمن (12) عبارة.
- العوامل المؤدية لحدوث العنف الأسري ويتضمن (12) عبارة.
- آثار العنف الأسري ويتضمن (12) عبارة.
- الحلول الملائمة لمواجهة العنف الأسري ويتضمن (14) عبارة.

صدق وثبات أداة الدراسة:

1. صدق الأداة:

اعتمدت الدراسة في حساب صدق الأداة على التالي:

أ) الصدق الظاهري للأداة:

للتعرف على مدى صدق أداة الدراسة ومدى ملاءمتها لموضوع الدراسة ومدى صدق أداة الدراسة في قياس ما وضعت لقياسه تم عرضها على عدد من المحكمين في تخصصات اجتماعية ونفسية، وفي ضوء آرائهم قام الباحث بإجراء بعض التعديلات على صياغة بعض العبارات،

وحذف بعضها، واقتراح عبارات أخرى من خلال عملية التحكيم.

ب) صدق الاتساق الداخلي للأداة:

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة قام الباحث بتطبيقها ميدانياً، وحساب صدق الاتساق الداخلي لعبارات محاور الاستبيان، بهدف تحديد درجة ارتباط كل عبارة مع إجمالي محورها، ومن خلال حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة. وقد اتضح من البيانات أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محاورها موجبة ودالة إحصائياً عند مستوي الدلالة (0.01) فأقل مما يدل على صدق اتساقها مع محاورها، ومن ثم تشير هذه البيانات إلى وجود درجة مرتفعة من صدق الاتساق الداخلي لعبارات جميع محاور مقياس الدراسة بالدرجة التي تسمح بإجراء التحليلات الإحصائية دون حذف أي منها.

2. ثبات أداة الدراسة:

لقياس مدى ثبات أداة الدراسة (مقياس العنف الأسري) استخدم الباحث (معادلة ألفا كرونباخ) (Cronbach`s Alpha (α)) للتأكد من ثبات أداة الدراسة، والجدول رقم (1) يوضح معاملات ثبات أداة الدراسة.

جدول رقم (1) يوضح معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات مقياس الدراسة

محاور الاستبيان	عدد العبارات	معامل ثبات المحور
1. مفهوم العنف الأسري.	12	0.864
2. العوامل المؤدية لحدوث العنف الأسري.	12	0.848
3. آثار العنف الأسري.	12	0.925
4. الحلول الملائمة لمواجهة العنف الأسري.	14	0.796

ويتضح من الجدول ارتفاع معامل الثبات العام حيث بلغ (0.912)، كما يتراوح معامل ثبات جميع محاور الاستبيان ما بين 0.796 و0.925 وهذه المعاملات مرتفعة مما يدل هذا على أن المقياس يتمتع بدرجة عالية من الثبات.

رابعا) أساليب المعالجة الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها، فقد اعتمدت الدراسة على مقياس ليكرت وتم إعطاء الأوزان المتدرجة من الوزن (4) في حالة الاستجابة «أوافق بشدة» إلى الوزن (1) لاستجابة «أرفض بشدة»، ولتحديد طول خلايا المقياس الرباعي وطول الفترة المستخدمة في محاور الدراسة، تم

حساب المدى (4-1=3)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (4/3= 0.75) بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى قيم أوزان المقياس الأربعة على أساس الفئات التالية:

من 1 إلى 1.74 يمثل (أرفض بشدة)	من 1.75 إلى 2.49 يمثل (أرفض)
من 2.50 إلى 3.24 يمثل (موافق)	من 3.25 إلى 4 يمثل (موافق بشدة)

وتم حساب المقاييس الإحصائية التالية: التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة، وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسة التي تتضمنها أداة الدراسة، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات ومحاور مقياس الدراسة، ومعاملي ارتباط بيرسون، وألفا كرونباخ في حساب صدق وثبات مقياس الدراسة.

الفصل الرابع: عرض وتحليل بيانات الدراسة

أولاً: النتائج الخاصة بتساؤلات الدراسة:

1. النتائج المرتبطة بالإجابة على تساؤل الدراسة الأول: ما مفهوم العنف الأسري من وجهة نظر عينة الدراسة؟

يتضح من بيانات الجدول السابق تحديد مفهوم العنف الأسري، أن الاتجاه العام لاستجابات عينة الدراسة على هذا المحور يقع في فئة الاستجابة «موافق» حيث بلغ المتوسط العام لهذا البعد 2.76. وقد جاءت استجابات عينة الدراسة حول تحديد المقصود بمفهوم العنف الأسري مرتبة على النحو التالي:

جاءت في المرتبة الأولى العبارة التي تشير إلى أن انتشار العنف يدل على وجود خلل في البناء الاجتماعي بمتوسط 3.41، ثم في المرتبة الثانية العبارة «أن العنف يرجع إلي اختلاف المعاني والرموز التي يؤمن بها أفراد الأسرة في المواقف السلوكية» بمتوسط 3.10، تلاها في المرتبة الثالثة العبارة التي تشير إلى أن عدم تحديد مفهوم العنف الأسري نتيجة للممارسات التي تشكل أفعال العنف ضد المرأة مما يؤدي إلى صعوبة التحديد، بمتوسط 3.08، وفي المرتبة الرابعة «أن العنف مصطلح ثقافي بالدرجة الأولى» بمتوسط 3.02، ثم في المرتبة الخامسة «أن الأزواج الذين يعنفون زوجاتهم يعانون من أمراض نفسية أو عقلية» بمتوسط 2.97، في حين جاءت في المرتبة السادسة العبارة «أن الأشخاص يتعلمون العنف بالطريقة نفسها التي يتعلمون بها أنماط السلوك الأخرى» بمتوسط 2.95، ثم في المرتبة السابعة «مفهوم العنف الأسري يُقصر على العنف الذي يقع في إطار العائلة من قبل أحد أفرادها» بمتوسط 2.91، تلاها في المرتبة الثامنة العبارة: «أن الثقافة الفرعية للعنف تعطي مبرراً أخلاقياً لاستخدام العنف في الحياة اليومية كوسيلة لحل المشكلات الاجتماعية» بمتوسط 2.83، وفي المرتبة التاسعة جاءت

العبارة الخاصة بأن «العنف الأسري لا يمثل ظاهرة في المجتمع» بمتوسط 2.23، ثم في المرتبة العاشرة «يُنظر إلى تعنيف الزوجة على أنه سلوك فردي أكثر من كونه مشكلة اجتماعية» 2.21، وفي حين جاءت في المرتبة الحادية عشرة العبارة «لابد من رؤية آثار ضرب على الجسم حتى يمكن القول بأن هناك حالة عنف أسري بمتوسط 1.80، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة العبارة التي تشير إلى تحديد مفهوم العنف الأسري يقصد به فقط «العنف الموجه ضد المرأة» بمتوسط 1.65.

جدول رقم (2) تحديد مفهوم العنف الأسري

م	العبارات		الاستجابة				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	أرفض	أرفض بشدة			
1	العنف الأسري لا يشكل ظاهرة في المجتمع.	ك	12	39	76	28	2.23	0.83	9
		%	7.7	25.2	49.0	18.1			
2	العنف مصطلح ثقافي بالدرجة الأولى.	ك	32	94	29	0	3.02	0.63	4
		%	20.6	60.6	18.8	0			
3	أدى عدم تحديد الممارسات العنيفة ضد المرأة إلى صعوبة تحديد مفهوم العنف الأسري.	ك	36	95	24	0	3.08	0.62	3
		%	23.2	61.3	15.5	0			
4	يقصد بمفهوم العنف الأسري فقط العنف الموجه ضد المرأة.	ك	4	8	72	71	1.65	0.70	12
		%	2.6	5.2	46.4	45.8			
5	يُقصر مفهوم العنف الأسري على الذي يقع في أطار العائلة من قبل أحد أفرادها.	ك	48	60	32	15	2.91	0.95	7
		%	31.0	38.7	20.6	9.7			
6	لابد من رؤية آثار ضرب على الجسم حتى يمكن القول بأن هناك حالة عنف أسري.	ك	12	20	48	75	1.80	0.94	11
		%	7.7	12.9	31.0	48.4			
7	يُنظر إلى تعنيف الزوجة على أنه سلوك فردي أكثر من كونه مشكلة اجتماعية.	ك	4	62	51	38	2.21	0.84	10
		%	2.6	40.0	32.9	24.5			
8	يتعلم الأشخاص العنف بنفس الطريقة التي يتعلمون بها أنماط السلوك الأخرى.	ك	28	95	28	4	2.95	0.62	6
		%	18.1	61.2	18.1	2.6			
9	يدل انتشار العنف الأسري على وجود خلل في البناء الاجتماعي.	ك	75	68	12	0	3.41	0.63	1
		%	48.4	43.9	7.7	0			
10	يرجع العنف الأسري إلى اختلاف المعاني التي يؤمن بها أفراد الأسرة في المواقف السلوكية.	ك	40	91	24	0	3.10	0.64	2
		%	25.8	58.7	15.5	0			
11	الثقافة الفرعية للعنف تعطي مبرراً أخلاقيا لاستخدام العنف في الحياة اليومية، كوسيلة لحل المشكلات الاجتماعية.	ك	24	97	18	16	2.83	0.81	8
		%	15.5	62.6	11.6	10.3			
12	الأزواج الذين يعنفون زوجاتهم يعانون من أمراض نفسية أو عقلية.	ك	40	71	44	0	2.97	0.74	5
		%	25.8	45.8	28.4	0			
المتوسط العام = 2.76 (موافق)									

2. النتائج المرتبطة بالإجابة على تساؤل الدراسة الثاني: ما العوامل المؤدية إلى حدوث العنف الأسري من وجهة نظر عينة الدراسة؟ وتتضح الإجابة على هذا التساؤل من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3) يوضح العوامل المؤدية للعنف الأسري

م	العبارات		الاستجابة				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	أرفض	أرفض بشدة			
1	يؤدي الفهم الخاطئ للتعاليم الدينية إلى ممارسة العنف.	ك	95	28	20	12	3.33	0.97	6
		%	61.3	18.1	12.9	7.7			
2	بعض العادات والتقاليد تساعد على انتشار العنف في المجتمع.	ك	83	48	20	4	3.35	0.80	4
		%	53.5	31.0	12.9	2.6			
3	يشكل انعدام فرص الحياة كالبطالة والفقر محفزات لممارسة العنف الأسري.	ك	75	60	12	8	3.30	0.83	8
		%	48.4	38.7	7.7	5.2			
4	تدعم المعايير الاجتماعية سلطة الذكور والتغاضي عن العنف الموجه نحو المرأة.	ك	107	40	8	0	3.64	0.58	1
		%	69.0	25.8	5.2	0			
5	تعزز بعض مظاهر الثقافة السائدة في المجتمع، دونية المرأة مما يسهم في تعرضها للعنف.	ك	64	79	8	4	3.31	0.69	7
		%	41.2	51.0	5.2	2.6			
6	من الأسباب الرئيسة للعنف الأسري تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية.	ك	102	44	5	4	3.57	0.68	2
		%	65.8	28.4	3.2	2.6			
7	عدم وجود مصدر دخل مستقل للزوجة يجعلها تتقبل العنف الأسري.	ك	56	55	32	12	3.00	0.94	11
		%	36.1	35.5	20.7	7.7			
8	انعزال الزوجة عن أسرتها الأصلية (الممتدة) يجعلها معرضة للعنف الأسري.	ك	36	71	20	28	2.74	1.01	12
		%	23.2	45.8	12.9	18.1			
9	الزوجة المعنفة التي ترفض اتخاذ أي موقف هي التي تتسبب في استمرار تعنيفها.	ك	99	40	16	0	3.54	0.68	3
		%	63.9	25.8	10.3	0			
10	تؤثر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة العنف الأسري.	ك	48	79	20	8	3.08	0.80	10
		%	31.0	51.0	12.8	5.2			
11	يؤدي الحرمان العاطفي، والعجز عن إقامة علاقات حميمية إلى ممارسة العنف الأسري.	ك	72	67	12	4	3.34	0.73	5
		%	46.5	43.2	7.7	2.6			
12	ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني يساعد في انتشار ظاهرة العنف الأسري.	ك	67	56	24	8	3.17	0.88	9
		%	43.2	36.1	15.5	5.2			
المتوسط العام = 3.28 (موافق بشدة)									

أشارت بيانات الجدول (3) إلى العوامل المؤدية للعنف الأسري من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث يتضح أن الاتجاه العام لاستجابات عينة الدراسة قد جاء في فئة «موافق بشدة» حيث بلغ المتوسط العام لهذا البعد 3.28. ووفقاً لاستجابات عينة الدراسة جاءت العوامل المؤدية للعنف الأسري مرتبة على النحو التالي: في المرتبة الأولى العبارة التي تشير إلى أن المعايير الاجتماعية تدعم سلطة الذكور والتغاضي عن العنف الموجه نحو المرأة بمتوسط 3.64، ثم جاءت في المرتبة الثانية العبارة الخاصة بأن من الأسباب الرئيسة للعنف الأسري تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية بمتوسط 3.57، ثم في المرتبة الثالثة «الزوجة التي تتعرض للعنف وترفض اتخاذ أي موقف هي التي تتسبب في استمرار تعنيفها» بمتوسط 3.54، وفي المرتبة الرابعة «بعض العادات والتقاليد تساعد على انتشار العنف في المجتمع بمتوسط 3.35، تلاها في المرتبة الخامسة العبارة «الحرمان العاطفي، والعجز عن إقامة علاقات حميمية يؤدي إلى ممارسة العنف الأسري» بمتوسط 3.34، في حين جاءت في المرتبة السادسة «الفهم الخاطئ للتعاليم الدينية يؤدي إلى ممارسة العنف» بمتوسط 3.33، تلاها في المرتبة السابعة «بعض مظاهر الثقافة السائدة في المجتمع، كعدم المساواة الاجتماعية، دونية المرأة تعزز وتسهم في تعرضها للعنف» بمتوسط 3.31، ثم في المرتبة الثامنة «انعدام فرص الحياة كالبطالة والفقر تشكل محفزات لممارسة العنف الأسري» بمتوسط 3.30، وفي المرتبة التاسعة جاءت العبارة التي تؤكد على ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في انتشار ظاهرة العنف الأسري بمتوسط 3.17، بينما جاءت في المرتبة العاشرة العبارة الخاصة بتأثير وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي وألعاب الفيديو في نشر ثقافة العنف الأسري بمتوسط 3.08، وفي المرتبة الحادية عشرة «عدم وجود مصدر دخل مستقل للزوجة يجعلها تتقبل العنف الأسري» بمتوسط 3.00، وفي المرتبة الأخيرة جاءت العبارة الخاصة بتأثير عامل «انعزال الزوجة عن أسرتها الأصلية (الممتدة) كدافع لتعرضها للعنف الأسري بمتوسط 2.74.

3. النتائج المرتبطة بالإجابة على تساؤل الدراسة الثالث: ما الآثار المترتبة على حدوث العنف الأسري من وجهة نظر عينة الدراسة؟ وتتضح الإجابة على هذا التساؤل من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4) يوضح آثار العنف الأسري

م	العبارات		الاستجابة				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	أرفض	أرفض بشدة			
1	من أهم آثار العنف الأسري على المرأة التعرض لإصابات جسدية.	ك	83	64	8	0	3.48	0.60	5
		%	53.5	41.3	5.2	0			
2	من أهم آثار العنف الأسري على المرأة التعرض للمشكلات نفسية.	ك	107	48	0	0	3.69	0.46	4
		%	69.0	31.0	0	0			
3	من أهم آثار العنف الأسري اضطراب العلاقات الزوجية والتفكك الأسري.	ك	123	32	0	0	3.79	0.41	3
		%	79.4	20.6	0	0			
4	الآثار النفسية الناتجة عن العنف الأسري أشد خطورة على المرأة من الآثار الجسدية.	ك	131	24	0	0	3.85	0.36	1
		%	84.5	15.5	0	0			
5	يؤدى العنف الأسري إلى إحساس المرأة بالدونية والعجز وعدم الشعور بالأمان.	ك	135	16	4	0	3.85	0.43	2
		%	87.1	10.3	2.6	0			
6	شعور المرأة بأنها مسؤولة عن وقوع سلوك العنف عليها يجعلها تتقبل العنف الأسري.	ك	76	32	35	12	3.11	1.01	9
		%	49.1	20.6	22.6	7.7			
7	من آثار العنف الأسري على المرأة ضعف إنتاجيتها وبالتالي انخفاض مستوى دخلها.	ك	61	50	28	16	3.01	0.80	11
		%	39.3	32.3	18.1	10.3			
8	تلجأ بعض المعنفات إلى التمارض لإخفاء حالة العنف خوفا من لوم المجتمع	ك	64	78	13	0	3.33	0.63	6
		%	41.3	50.3	8.4	0			
9	تنخفض قدرة المعنفة على رعاية أطفالها لإحساسها أنهم السبب في استمرارها في تلك العلاقة الزوجية.	ك	40	79	32	4	3.00	0.76	12
		%	25.8	51.0	20.6	2.6			
10	تظهر الآثار الناتجة عن العنف الأسري في الغالب على الأطفال الإناث أكثر من الأطفال الذكور.	ك	53	64	33	5	3.06	0.83	10
		%	34.2	41.3	21.3	3.2			
11	الأطفال الذين يخبرون العنف الأسري يصبحون ممارسين للعنف عند البلوغ.	ك	67	52	36	0	3.20	0.79	7
		%	43.2	33.6	23.2	0			
12	تشكل تكلفة العنف الأسري عبئا اقتصاديا على الدول المتقدمة والنامية على حدا سواء.	ك	66	64	13	12	3.19	0.89	8
		%	42.6	41.3	8.4	7.7			
المتوسط العام = 3.38 (موافق بشدة)									

يتضح من بيانات الجدول (4) الآثار المترتبة على العنف الأسري، حيث جاءت في فئة «موافق بشدة»، فقد بلغ المتوسط العام لاستجابات عينة الدراسة على هذا البعد 3.38. وجاءت الآثار المترتبة على العنف الأسري مرتبة من وجهة نظر عينة الدراسة بناء على المؤشرات التالية: جاء في المرتبة الأولى أن الآثار النفسية الناتجة عن العنف الأسري أشد خطورة على المرأة من الآثار الجسدية، ويؤدي العنف الأسري إلى إحساس المرأة بالدونية والعجز وعدم الشعور بالأمان وذلك بمتوسط 3.85، تلاهما في المرتبة الثالثة أن من أهم آثار العنف الأسري اضطراب العلاقات الزوجية والتفكك الأسري بمتوسط 3.79، في حين جاءت في المرتبة الرابعة أثر تعرض المرأة للمشكلات النفسية بمتوسط 3.69، ثم في المرتبة الخامسة «التعرض لإصابات جسدية بمتوسط 3.48، وفي المرتبة السادسة جاءت العبارة «أن بعض النساء المعنفات يلجأن إلى التمارض كوسيلة لإخفاء حالة العنف خوفاً من لوم المجتمع بمتوسط 3.33، تلاها في المرتبة السابعة أن الأطفال الذين يخبرون العنف الأسري يصبحون ممارسين للعنف عند البلوغ 3.20، ثم في المرتبة الثامنة عبارة تشكل تكلفة العنف الأسري عبئا اقتصادياً على الدول المتقدمة والنامية على حداً سواء بمتوسط 3.19، في حين جاءت في المرتبة التاسعة «شعور المرأة بأنها مسؤولة عن وقوع سلوك العنف عليها يجعلها تتقبل العنف الأسري» بمتوسط 3.11، ثم في المرتبة العاشرة العبارة «أن الآثار الناتجة عن العنف الأسري تظهر في الغالب على الأطفال الإناث أكثر من الأطفال الذكور» بمتوسط 3.06، ثم في المرتبة الحادية عشرة العبارة «أن من أهم آثار العنف الأسري على المرأة ضعف إنتاجيتها في العمل وبالتالي انخفاض مستوى دخلها» بمتوسط 3.01، في حين جاءت في المرتبة الثانية عشرة والأخيرة عبارة «انخفاض قدرة المرأة المعنفة على رعاية أطفالها لإحساسها أنهم السبب في استمرارها في تلك العلاقة الزوجية السيئة» بمتوسط 3.00.

4. النتائج المرتبطة بالإجابة على تساؤل الدراسة الرابع: ما الآليات الملائمة لمواجهة العنف الأسري؟

جدول رقم (5) يوضح الحلول الملائمة لمواجهة العنف الأسري

م	العبارات		الاستجابة				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	أرفض	أرفض بشدة			
1	توحيد القوانين والأنظمة في دول مجلس التعاون للحد من العنف الأسري	ك	115	36	0	4	3.69	0.61	11
		%	74.2	23.2	0	2.6			
2	بناء استراتيجيات مشتركة بين دول مجلس التعاون لمواجهة العنف الأسري.	ك	147	8	0	0	3.95	0.22	1
		%	94.8	5.2	0	0			
3	تكوين منظومة تشاركية للقطاعات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني.	ك	127	28	0	0	3.82	0.39	5
		%	81.9	18.1	0	0			
4	انشاء قاعدة بيّانات عن حجم العنف الأسري في دول الخليج العربي.	ك	128	27	0	0	3.83	0.38	4
		%	82.6	17.4	0	0			
5	التوسع في إنشاء مراكز الإرشاد والاستشارات الأسرية للحد من العنف.	ك	143	8	4	0	3.90	0.38	3
		%	92.2	5.2	2.6	0			
6	توعية المجتمع حول المخاطر التي تهدد الأمن الأسري.	ك	145	6	4	0	3.91	0.37	2
		%	93.5	3.9	2.6	0			
7	يجب أن تكون الأولوية لإنشاء مراكز متخصصة في علاج الآثار المترتبة على العنف الأسري.	ك	110	40	5	0	3.68	0.54	12
		%	71.0	25.8	3.2	0			
8	تجسير الفجوة بين متخذي القرار ومراكز الأبحاث بدول مجلس التعاون للحد من مشكلة العنف الأسري.	ك	103	48	4	0	3.64	0.53	13
		%	66.4	31.0	2.6	0			
9	التوعية الاجتماعية والقانونية لمشكلة العنف الأسري ينبغي أن تتركز على المرأة باعتبارها مستهدفة أكثر من غيرها.	ك	60	71	16	8	3.18	0.82	14
		%	38.7	45.8	10.3	5.2			
10	دعم البحوث العلمية لتوفير التدخلات اللازمة لمعالجة مشكلة العنف الأسري.	ك	115	36	4	0	3.72	0.51	9
		%	74.2	23.2	2.6	0			
11	الاستفادة من المتخصصين والخبراء في الدراسات بمجال العنف الأسري في دول مجلس التعاون.	ك	127	20	8	0	3.72	0.72	10
		%	81.9	12.9	5.2	0			
12	التعاون مع المنظمات الدولية من أجل الحد من العنف الأسري.	ك	123	32	0	0	3.79	0.41	6
		%	79.4	20.6	0	0			
13	اقامة الملتقيات وورش العمل المتخصصة بمجال العنف الأسري في دول المجلس.	ك	115	40	0	0	3.74	0.44	8
		%	74.2	25.8	0	0			
14	توظيف وسائل الإعلام الجديد لمعالجة مشكلة العنف الأسري.	ك	124	24	7	0	3.75	0.53	7
		%	80.0	15.5	4.5	0			
المتوسط العام = 3.74 (موافق بشدة)									

أشارت بيانات الجدول السابق إلى أهم الحلول الملائمة لمواجهة العنف الأسر من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث يتضح من بيانات هذا الجدول أن استجابات عينة الدراسة على هذا البعد قد جاءت بدرجة مرتفعة « موافق بشدة» ، حيث بلغ المتوسط العام لاستجابات عينة الدراسة على هذا البعد 3.74، وقد جاءت هذه الحلول مرتبة طبقاً لوجهة نظر عينة الدراسة كالتالي: حيث جاء في المرتبة الأولى الحل الخاص ببناء استراتيجيات مشتركة بين دول مجلس التعاون لمواجهة العنف الأسري بمتوسط حسابي 3.95، ثم في المرتبة الثانية توعية المجتمع حول المخاطر التي تهدد الأمن الأسري بمتوسط 3.91، تلاها في المرتبة الثالثة التوسع في إنشاء مراكز الإرشاد والاستشارات الأسرية للحد من العنف الأسري بمتوسط 3.90، ثم في المرتبة الرابعة إنشاء قاعدة بيّانات عن حجم العنف الأسري في دول الخليج العربي بمتوسط 3.83، في حين جاء في المرتبة الخامسة الحل الخاص بتكوين منظومة تشاركية (Eco-System) للقطاعات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني لمواجهة مشكلة العنف الأسري بمتوسط 3.82، ثم تلاها في المرتبة السادسةالتعاون مع المنظمات الدولية من أجل الحد من العنف الأسري في المرتبة الخامسة بمتوسط 3.79، ثم في المرتبة السابعة توظيف وسائل الإعلام الجديد لمعالجة مشكلة العنف الأسري بمتوسط 3.75، تلاها في المرتبة الثامنة إقامة الملتقيات وورش العمل المتخصصة بمجال العنف الأسري في دول مجلس التعاون بمتوسط 3.74، ثم في المرتبة التاسعة كل من دعم البحوث العلمية لتوفير التدخلات اللازمة لمعالجة مشكلة العنف الأسري، والاستفادة من المتخصصين والخبراء في الدراسات بمجال العنف الأسري في دول مجلس التعاون بمتوسط 3.72، في حين جاءت في المرتبة الحادية عشرة العبارة الخاصة بتوحيد القوانين والأنظمة في دول مجلس التعاون الخليجي للحد من العنف الأسري بمتوسط 3.69، وفي المرتبة الثانية عشرة يجب أن تكون الأولوية لإنشاء مراكز متخصصة في علاج الآثار المترتبة على العنف الأسري بمتوسط 3.68، ثم في المرتبة الثالثة عشرة تجسير الفجوة بين متخذي القرار ومراكز الأبحاث بدول مجلس التعاون للحد من مشكلة العنف الأسري بمتوسط 3.64، وفي المرتبة الرابعة عشرة والأخيرةً التوعية الاجتماعية والقانونية لمشكلة العنف الأسري ينبغي أن تتركز على المرأة باعتبارها مستهدفة أكثر من غيرها بمتوسط 3.18.

ثانياً: النتائج الخاصة باختبار الفروض:-

1. نتائج اختبار الفرض الأول: ما مدى وجود فروق إحصائية ذات دلالة معنوية في مفهوم العنف الأسري وعوامله وآثاره والحلول المقترحة له والتي تعزى لمتغير الجنسية.

جدول (6) تحليل التباين الأحادي بين مقاييس الدراسة وجنسية المبحوثين

المقاييس		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة
مفهوم العنف الأسري	بين المجموعات	57	3	19	2.45*	0.05
	داخل المجموعات	2588	180	14		
	المجموع	2646	183			
العوامل المؤدية للعنف الأسري	بين المجموعات	302	3	101	2.44*	0.05
	داخل المجموعات	7425	180	41		
	المجموع	7728	183			
آثار العنف الأسري	بين المجموعات	283	3	94	1.90	0.13
	داخل المجموعات	8909	180	49		
	المجموع	9191	183			
الحلول الملائمة لمواجهة العنف الأسري	بين المجموعات	1691	3	564	1.73	0.55
	داخل المجموعات	37105	180	206		
	المجموع	**38796**	**183**			

وتوضح بيانات الجدول (6) نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه لمقاييس الدراسة مع متغير جنسية المبحوثين. ومن هذه البيانات يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين هذا المتغير وكل من المتغيرات:

- مفهوم العنف الأسري، فقد بلغت قيمة (ف) 2.45 وكانت هذه القيمة دالة عند مستوى معنوية 0.05. ووفقاً لمقياس شيفيه كانت هذه الفروق لصالح عينة المملكة العربية السعودية.

- العوامل المؤدية للعنف الأسري، وبلغت قيمة (ف) 2.44 وكانت هذه القيمة دالة عند مستوى معنوية 0.05. ووفقاً لمقياس شيفيه كانت هذه الفروق لصالح عينة المملكة العربية السعودية.

ولم تكن هناك فروق ذات دلالة معنوية بين متغير الجنسية وكل من المتغيرات الخاصة آثار العنف الأسري، والحلول الملائمة لمواجهة العنف الأسري، حيث لم تكن قيم (ف) دالة عند أي مستوى للمعنوية.

2. نتائج اختبار الفرض الأول: ما مدى وجود فروق إحصائية ذات دلالة معنوية في مفهوم العنف الأسري وعوامله وآثاره والحلول المقترحة له والتي تعزى لمتغير الجنس.

جدول (7) اختبار T بين مقاييس الدراسة ومتغير الجنس

المقاييس		العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	T	الدلالة
مفهوم العنف الأسري	ذكور	52	11.1	3.9	*2.61	0.03
	إناث	103	10.7	3.7		
العوامل المؤدية للعنف الأسري	ذكور	52	19.1	6.8	0.28	0.78
	إناث	103	19.3	6.2		
آثار العنف الأسري	ذكور	52	21.6	7.1	*2.67	0.02
	إناث	103	24.3	6.9		
الحلول الملائمة لمواجهة العنف الأسري	ذكور	52	51.7	15.3	0.27	0.21
	إناث	103	54.4	13.7		

وتوضح بيانات الجدول (7) نتائج اختبار الفرق في المتوسط (ت) لمقاييس الدراسة مع متغير الجنس. ومن هذه البيانات يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين هذا المتغير مع مقياس مفهوم العنف الأسري، فقد بلغت قيمة (ت) 2.61 وكانت هذه القيمة دالة عند مستوى معنوية 0.05. وكانت هذه الفروق لصالح عينة الذكور. كما كانت هناك فروق إحصائية لمقياس آثار العنف الأسري مع متغير الجنس، حيث بلغت قيمة (ت) 2.67 وكانت هذه القيمة دالة عند مستوى معنوية 0.05. ولم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين هذا المتغير وكل من المتغيرات: العوامل المؤدية للعنف الأسري، والحلول الملائمة لمواجهة العنف الأسري، حيث لم تكن قيم (ت) دالة عند أي مستوى للمعنوية.

3. نتائج اختبار الفرض الأول: ما مدى وجود فروق إحصائية ذات دلالة معنوية في مفهوم العنف الأسري وعوامله وآثاره والحلول المقترحة له والتي تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

جدول (8) اختبارT بين مقاييس الدراسة ومتغير المستوى التعليمي

المقاييس		العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	T	الدلالة
مفهوم العنف الأسري	جامعي	98	10.9	3.8	0.31	0.69
	عالي	53	11.2	4.4		
العوامل المؤدية للعنف الأسري	جامعي	98	19.0	6.4	1.49	0.23
	عالي	53	21.8	7.7		
آثار العنف الأسري	جامعي	98	22.6	6.9	*2.31	0.03
	عالي	53	27.2	7.9		
الحلول الملائمة لمواجهة العنف الأسري	جامعي	98	52.5	14.3	*1.87	0.05
	عالي	53	60.2	16.6		

وتوضح بيانات الجدول (8) نتائج اختبار الفرق في المتوسط (ت) لمقاييس الدراسة مع متغير المستوى التعليمي (تعليم جامعي، تعليم عالي). ومن هذه البيانات يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين هذا المتغير وكل من المتغيرات:

- آثار العنف الأسري، فقد بلغت قيمة (ت) 2.31 وكانت هذه القيمة دالة عند مستوى معنوية 0.05. وكانت هذه الفروق لصالح الحاصلين على ماجستير أو دكتوراه.
- الحلول الملائمة لمواجهة العنف الأسري، وبلغت قيمة (ت) 1.87 وكانت هذه القيمة دالة عند مستوى معنوية 0.05. وكانت هذه الفروق لصالح الحاصلين على ماجستير أو دكتوراه.

ولم تكن هناك فروق ذات دلالة معنوية بين متغير المستوى التعليمي وكل من المتغيرات الخاصة بمفهوم العنف الأسري، وكذلك العوامل المؤدية للعنف الأسري، حيث لم تكن قيمتاً (ت) لكل منهما دالة عند أي مستوى للمعنوية.

4. نتائج اختبار الفرض الأول: ما مدى وجود فروق إحصائية ذات دلالة معنوية في مفهوم العنف الأسري وعوامله وآثاره والحلول المقترحة له والتي تعزى لمتغير المهنة.

جدول (9) تحليل التباين الأحادي بين مقاييس الدراسة ومتغير المهنة

المقاييس		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة
مفهوم العنف الأسري	بين المجموعات	91	4	23	1.60	0.18
	داخل المجموعات	2555	179	14		
	المجموع	2646	183			
العوامل المؤدية للعنف الأسري	بين المجموعات	31	4	8	0.18	0.95
	داخل المجموعات	7697	179	43		
	المجموع	7728	183			
آثار العنف الأسري	بين المجموعات	187	4	47	0.93	0.45
	داخل المجموعات	9004	179	50		
	المجموع	9191	183			
الحلول الملائمة لمواجهة العنف الأسري	بين المجموعات	630	4	158	0.74	0.57
	داخل المجموعات	38166	179	213		
	المجموع	**38796**	**183**			

وتوضح بيانات الجدول (9) نتائج اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه (ف) لمقاييس الدراسة مع المهنة. ومن هذه البيانات يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين هذا المتغير وكل من المتغيرات:

- مفهوم العنف الأسري، فقد بلغت قيمة (ف) 1.60 ولم تكن هذه القيمة دالة عند أي مستوى للمعنوية.
- العوامل المؤدية للعنف الأسري، فقد بلغت قيمة (ف) 0.18 ولم تكن هذه القيمة دالة عند أي مستوى للمعنوية.

- آثار العنف الأسري، فقد بلغت قيمة (ف) 0.93 ولم تكن هذه القيمة دالة عند أي مستوى للمعنوية.
- الحلول الملائمة لمواجهة العنف الأسري، وبلغت قيمة (ف) 0.74 ولم تكن هذه القيمة دالة عند أي مستوى للمعنوية.

ثالثاً: مناقشة نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

أولاً: النتائج المرتبطة بالإجابة على تساؤل الدراسة الأول: ما مفهوم العنف الأسري من وجهة نظر عينة الدراسة؟

كشفت النتائج المرتبطة بهذا التساؤل عن التباين في تحديد مفهوم العنف الأسري حيث أكدت عينة الدراسة على المعنى الاجتماعي للمفهوم، فانتشار العنف الأسري يدل على وجود خلل في البناء الاجتماعي، وعلى اختلاف المعاني والرموز التي يؤمن بها أفراد الأسرة في المواقف السلوكية، وساعد على ذلك عدم تحديد الممارسات التي تشكل أفعالاً للعنف ضد المرأة مما يسهم في صعوبة تحديد هذا المفهوم؛ ولذا فإن العنف الأسري يعد مصطلحاً ثقافياً بالدرجة الأولى. وتلا ذلك التحديد النفسي للمفهوم والذي يؤكد على أن تعنيف الزوجات يعد من أشكال الأمراض النفسية أو العقلية التي يتم تعلمها الطريقة بنفسها التي يتم تعلم بها أنماط السلوك الأخرى. وتتفق هذه النتائج مع الاتجاه الوظيفي الذي يفسر العنف بأنه استجابة لضغوط بنائية في المجتمع، تدفع إلى ممارسة سلوك العنف في النسق الأسري، كما أن المنظور التفاعلي يؤكد على الأهمية التفسيرية لإدراك المعاني والرموز في تحديد مفهوم العنف الأسري في المواقف السلوكية المختلفة، كما أن معتقد العنف لدى المجتمع يرتبط بالتحديد الثقافي لهذا المفهوم الذي يربط بينه وبين ما يحدده ممارسو العنف من سلوكيات في البيئة الأسرية، باعتبارها أفعالاً عادية.

كما يتفق التحديد النفسي للمفهوم مع الاتجاه الذي تقدمه النظريات النفسية والتي ترى أن سلوك العنف ضد الزوجات والأبناء يفهم من كونه سلوكاً فردياً مرتبطاً بأمراض نفسية، أو باعتباره سلوكاً متعلماً من البيئة المحيطة بالفرد كالأسرة.

ثانياً: النتائج المرتبطة بالإجابة على تساؤل الدراسة الثاني: ما العوامل المؤدية إلى حدوث العنف الأسري من وجهة نظر عينة الدراسة؟

بينت نتائج الدراسة موافقة المبحوثين على مجموعه من العوامل المؤدية إلى حدوث العنف الأسري، حيث شكلت العوامل الاجتماعية الأكثر تأثيراً بحسب رؤية المبحوثين؛ إذ يرون أن من

أهم الأسباب الاجتماعية للعنف الأسري تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية والتي قد تهيء لممارسة هذا السلوك نتيجة لعدم قدرة المتعاطين على السيطرة على سلوكهم. وأكد تحليل بيانات الدراسة على أهمية دور الزوجة كعامل محفز لممارسة العنف عليها نتيجة لرفضها اتخاذ أي موقف حيال سلوك العنف الواقع عليها، ويزيد من حجم المشكلة انعزالها عن أسرتها (الممتدة)، وخاصةً في ظل ضعف العلاقة الزوجية العاطفية (الحميمية) مما يتسبب في استمرار تعنيف الزوجة. ومن العوامل الاجتماعية التي ساهمت في انتشار ظاهرة العنف الأسري ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني كجهات توفر برامج وقائية وبرامج للحماية الاجتماعية. واحتلت العوامل الثقافية المرتبة الثانية كعوامل مؤثرة على العنف الأسري، حيث تعزز بعض مظاهر الثقافة السائدة في المجتمع ممارسة العنف فالمعايير الاجتماعية التي تعمل على تدعيم سلطة الذكور، والفهم الخاطئ للتعاليم الدينية، وعدم المساواة الاجتماعية، والنظرة الدونية للمرأة تؤدي إلى التغاضي عن العنف الموجه نحو المرأة. وبحسب رؤية المبحوثين جاءت العوامل الاقتصادية في المرتبة الأخيرة من حيث التأثير على العنف الأسري حيث يشكل انعدام فرص الحياة كالبطالة والفقر محفزات لممارسة العنف الأسري، كما أن عدم وجود مصدر دخل مستقل للزوجة يجعلها تتقبل العنف الأسري لعدم وجود البدائل الإيوائية لها.

وتتفق هذه النتائج مع فرضيات النظرية النسوية والتي تؤكد على أن العنف الأسري هو جزء من الطبيعة المتسلطة والعنيفة للرجل نحو أفراد الأسرة كالزوجة والأبناء. كما أن التفسير الذي تقدمه نظرية ثقافة العنف يمكن توظيفه في فهم هذه النتائج حيث يلعب الدور الذي تمارسه ثقافة العنف، بوجود أنساق فرعية منظمة من المعايير والقيم في المجتمع تدعم السلوك العنيف، وبالتالي تعد هذه السلوكيات من وجهة نظر الممارسين مقبولة في البيئة الأسرية باعتبارها أفعالاً عادية. كما تتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة من أن من أسباب العنف الأسري في المجتمعات الخليجية ما توصلت إليه دراسة الناصر (2000م) من تأثير تعاطي الزوج للمخدرات أو المسكرات، وفي دراسة عبد العزيز (2008م) و دراسة نياز (2011م) الفهم الخاطئ للتعاليم الدينية ولمعني القوامة والجهل بحقوقه الزوجية، وفي دراسة باشطح (2002م) اتصاف المعنفات بالانعزالية والخوف من العلاقات العاطفية مع الأزواج، كما تتفق مع دراسة الرديعان (2008م) من سيادة منظومة قيم اجتماعية تبرر العنف ضد المرأة، وضعف أنظمة الحماية، وإحجام المرأة المعنفة عن طلب المساعدة ممن حولها.

ثالثاً: النتائج المرتبطة بالإجابة على تساؤل الدراسة الثالث: ما الآثار المترتبة على حدوث العنف الأسري من وجهة نظر عينة الدراسة؟

توصلت نتائج الدراسة إلى مجموعه من الآثار المترتبة على حدوث العنف الأسري من وجهة نظر المبحوثين، والذين جاءت استجاباتهم على هذا المحور بدرجة كبيرة من الموافقة، حيث حددت النتائج مجموعه من الآثار المترتبة على حدوث العنف الأسري، فبرزت الآثار النفسية الناتجة عن العنف الأسري وما يصاحبها من مشكلات نفسية الأشد خطورة على المرأة وخاصة إحساسها بالدونية والعجز وعدم الشعور بالأمان، مما قد يجعلهن يلجأن إلى التمارض كوسيلة لإخفاء حالة العنف خوفاً من لوم المجتمع، كما أن شعور المرأة بأنها مسؤولة عن وقوع سلوك العنف عليها يجعلها تتقبل العنف الأسري. وتلا ذلك الآثار الاجتماعية والتي من أهمها اضطراب العلاقات الزوجية والتفكك الأسري، انخفاض قدرة المرأة المعنفة على رعاية أطفالها لإحساسها أنهم السبب في استمرارها في تلك العلاقة الزوجية السيئة. كما أن الآثار الناتجة عن العنف الأسري في الغالب تظهر في الغالب على الأطفال الإناث أكثر من الأطفال الذكور، ولكن الأطفال الذين يخبرون العنف الأسري يصبحون ممارسين للعنف عند البلوغ. واحتلت الآثار الاقتصادية الأهمية الأقل من حيث التأثر بالعنف الأسري حيث تشكل تكلفة العنف الأسري عبئا اقتصادياً على الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، أن من أهم الآثار الاقتصادية للعنف الأسري على المرأة ضعف إنتاجيتها في العمل وبالتالي انخفاض مستوى دخلها.

وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه العديد من نتائج الدراسات السابقة مثل دراسة (Olson، 2000)، ودراسة (باشطح، 2002)، ودراسة (سيف الدين، 2003)، ودراسة (حسن، 2007)، ودراسة (الفايز، 1427هـ)، ودراسة (Andrzej Kulczycki & Sarah Windle، 2011) والتي أشارت إلى خطورة العنف الأسري على بناء ووظائف وعلاقات الأسرة.

رابعاً: النتائج المرتبطة بالإجابة على تساؤل الدراسة الرابع: ما الآليات الملائمة لمواجهة العنف الأسري من وجهة نظر عينة الدراسة؟

اتفق المبحوثون على مجموعه من الآليات الملائمة لمواجهة العنف الأسري؛ والذين جاءت استجاباتها على هذا المحور بدرجة كبيرة «موافق بشدة»، وقد حددت النتائج مجموعه من مجموعه من الآليات الملائمة لمواجهة العنف الأسري من أهمها: ضرورة بناء استراتيجيات مشتركة بين دول مجلس التعاون لمواجهة العنف الأسري، وتوعية المجتمع حول المخاطر التي تهدد

الأمن الأسري، ثم التوسع في إنشاء مراكز الإرشاد والاستشارات الأسرية للحد من العنف الأسري، وإنشاء قاعدة بيّانات عن حجم العنف الأسري في دول الخليج العربي، ومن ثم تكوين منظومة تشاركية (Eco-System) للقطاعات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني لمواجهة مشكلة العنف الأسري مع التعاون مع المنظمات الدولية من أجل الحد من العنف الأسري، وأهمية توظيف وسائل الإعلام الجديد لمعالجة مشكلة العنف الأسري وإقامة الملتقيات وورش العمل المتخصصة بمجال العنف الأسري في دول مجلس التعاون، إضافة إلى دعم البحوث العلمية لتوفير التدخلات اللازمة لمعالجة مشكلة العنف الأسري، والاستفادة من المتخصصين والخبراء في الدراسات بمجال العنف الأسري في دول مجلس التعاون، وتوحيد القوانين والأنظمة في دول مجلس التعاون الخليجي للحد من العنف الأسري، وضرورة أن تكون الأولوية لإنشاء مراكز متخصصة في علاج الآثار المترتبة على العنف الأسري، وتجسير الفجوة بين متخذي القرار ومراكز الأبحاث بدول مجلس التعاون للحد من مشكلة العنف الأسري، وأن التوعية الاجتماعية والقانونية لمشكلة العنف الأسري ينبغي أن تتركز على المرأة باعتبارها مستهدفة أكثر من غيرها. وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة (الدامغ وآخرون، 2009)، ودراسة (ويندل، 2011).

وتوضح النتائج المرتبطة بهذا التساؤل بأن معضلة العنف الأسري لجديرة بأن تكون من أولويات اهتمامات المجتمع، لأن استقراره النفسي والاجتماعي لا يمكن أن يتحقق بمنأى عن استقرار الأسرة التي هي أساس المجتمع، فكان لزاماً على المؤسسات المجتمعية التعليمية والإعلامية والاجتماعية والدينية العام منها والخاص، أن تهتم بمواجهة العنف الأسري من خلال التوعية الفكرية المنضبطة لقيمة الأسرة في المجتمع وتحقيق سبل استقرارها، وكذلك تقديم الدراسات والدورات التي تحد من العنف الأسري وتقضي عليه.

ثانياً: النتائج الخاصة باختبار الفروض:-

سعت الدراسة للتعرف على التباين بين المبحوثين فيما يتعلق بتحديد مفهوم العنف الأسري والعوامل المؤدية له والآثار المترتبة عليه والحلول الملائمة لمواجهته تعزى لخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية. وقد تبين من نتائج التحليل الإحصائي ما يلي:

أولا) متغير جنسية المبحوثين: أتضح وجود فروق إحصائية ذات دلالة معنوية في مفهوم العنف الأسري والعوامل المسببة له تعزى للجنسية السعودية، في حين لا توجد فروق فيما

يخص الآثار المترتبة على العنف الأسري والحلول الملائمة لمواجهة العنف الأسري. ويمكن تفسير هذه النتيجة بان مشكلة العنف الأسري في المجتمع السعودي أكثر وضوحاً من دول الخليج الأخرى نظراً للاهتمام المبكر في هذه المشكلة سواءً على المستوى الرسمي، أم فيما يتعلق بالحراك المجتمعي مما أدى إلى ارتفع المستوى المعرفي حولها.

ثانيا) متغير المستوى التعليمي للمبحوثين: اتضح وجود فروق إحصائية ذات دلالة معنوية في آثار العنف الأسري والحلول الملائمة لمواجهة العنف الأسري لصالح الحاصلين على ماجستير أو دكتوراه ، بينما لا توجد فروق بين متغير المستوى التعليمي وكل من المتغيرات الخاصة بمفهوم العنف الأسري، وكذلك العوامل المؤدية للعنف الأسري. ويمكن تفسير هذه النتيجة بان الآثار المترتبة على مشكلة العنف الأسري والحلول الملائمة لمواجهته تعد من القضايا التي تحتاج إلى مستوى عالٍ من المعرفة، وهذا ما أشارت إليه الدراسات السابقة فيما يخص صعوبة تحديد الآثار الناتجة عن العنف الأسري وخاصة الآثار غير الجسدية التي تتطلب وجود دراسات تبحث عن هذه الآثار وتحدد درجة خطورتها. ويترتب على ذلك نوعية الحلول المطلوبة للحد منها في مجتمعات دول الخليج العربي.

ثالثا) متغير مهنة المبحوثين: اتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين هذا المتغير وكل من متغيرات مفهوم العنف الأسري والعوامل المؤدية للعنف الأسري وآثار العنف الأسري والحلول الملائمة لمواجهة العنف الأسري. ويمكن تفسير هذه النتيجة وفقا للخصائص المهنية للمبحوثين، حيث إن مجتمع الدراسة كان من الخبراء والمتخصصين العاملين في مجال العنف الأسري في دول الخليج العربي. ولذا فإن المستوى المعرفي والمهاري لدى عينة البحث كان متقارباً إلى درجة كبيرة وبالتالي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين تعزى لمتغير مهنة المبحوثين.

ثالثاً: توصيات الدراسة:

في ضوء نتائج الدراسة الحالية، ونظراً لما يمثله العنف من مخاطر وآثار على كيان وتكوين الأسرة التي تعد النواة الأولى في المجتمع نخلص إلى مجموعة من التوصيات التي نرى من شأنها الحد من العنف الأسري في دول الخليج العربي:

1. رعاية ضحايا العنف الأسري من خلال مؤسسات الرعاية الاجتماعية الرسمية والأهلية.
2. محاولة رصد مظاهر وأشكال العنف الأسري من خلال مؤسسات متخصصة، والعمل

على توصيفها وتحليلها، ومن ثم التعامل معها بصورة علمية وفق التنظير التربوي والاجتماعي العلمي، إلى جانب إجراء المزيد من الدراسات والبحوث التي تهتم بقضايا ومشكلات الأسرة بالمجتمع.

3. نشر الوعي الديني من خلال وسائل الإعلام والمناهج الدراسية ومراكز التوجيه في المجتمع، وكذلك التنسيق بين المؤسسات المجتمعية في سبيل مواجهة ومعالجة ظاهرة العنف الأسري.
4. نشر الوعي الأسري بأهمية التوافق والتفاهم بين الزوجين وأهمية دورهما في قيادة الأسرة وسلامتها.
5. تطوير وتفعيل التشريعات والقوانين المتعلقة بقضايا العنف الأسري بما يتلاءم مع طبيعة مجتمعات دول الخليج واحتياجاتها.

آليات تنفيذية:

بناء على توصيات الدراسة هناك عدد من الآليات التنفيذية وهي:

1. **ثقافة العنف:** ينبغي حث الأسرة على استبدال ثقافة العنف والإساءة بثقافة الحوار مع الأبناء، والعمل على تنمية قيم التسامح في الأسرة ونشر نماذج يقتدى بها.
2. **التوعية بمخاطر العنف:** تبصير وتوعية الأسرة بمخاطر الإساءة والإيذاء الذي يتعرض لها أطفالهم وتوفير الحماية الاجتماعية اللازمة لهم.
3. **نظام تشريعي موحد:** العمل على إصدار منظومة تشريعية موحدة لدول الخليج العربي تتلاءم مع التشريعات الدولية وتسهم في توفير الحماية من العنف الأسري.
4. **تطوير برامج ومشروعات الحماية الاجتماعية:** إنشاء وتطوير برامج ومشروعات الحماية الاجتماعية المعنية لمواجهة العنف الأسري تعدها الجهات الرسمية الحكومية بدول الخليج العربي بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية وتمكين الفئات المحتمل تعرضها للعنف من الاستفادة منها.
5. **إجراء البحوث العلمية والدراسات المسحية:** تنسيق الشراكة مع الجامعات والمراكز البحثية المتخصصة في دول الخليج لإجراء الدراسات والبحوث والمسوح الخاصة بالعنف الأسري. مع التركيز على الدراسات التي تهتم بتحديد السمات المشتركة للمعنفين والضحايا، وتحديد البيئة المحفزة للعنف.

6. **مهارات العاملين في الحماية من العنف الأسري:** إنشاء وتطوير برامج تدريبية تطبيقية لتنمية مهارات العاملين في مجال الحماية من العنف الأسري.
7. **المبادرات المجتمعية في مجال الحماية من العنف الأسري:** التمكين والدعم اللوجستي للمبادرات المجتمعية التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني بالتعاون مع المؤسسات الربحية الممولة لها.
8. **قاعدة معلومات مشتركة:** إنشاء قاعدة معلومات مشتركة في مجال العنف الأسري يستفيد منها الباحثون والدارسون والمعنيون والقائمون على السياسات والخطط والبرامج الوقائية والعلاجية لمشكلة العنف الأسري.

مراجع الدراسة:

أولا) المراجع العربية:

أ) البحوث والدراسات:

- أحمد زيدان، وآخرون (2002م)، العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- إقبال الأمير السمالوطي، (1997م)، العنف نحو المرأة والطفل، مؤتمر وقاية المرأة والطفل من العنف، القاهرة: الجمعية المصرية لحل الصراعات الأسرية والاجتماعية.
- أمل الدوة، ، زينب درويش (2007م)، علاقة بعض المتغيرات النفسية والمعرفية والاجتماعية بمستويات تقبل المرأة للعنف الزواجي، المؤتمر العالمي عن وضع المرأة المسلمة في المجتمعات المعاصر: حقائق وأفاق، كوالالمبور: الجامعة الإسلامية العالمية، 14-16 أغسطس.
- أنس عباس غزوان، (2015م)، العنف الأسري ضد الأطفال وانعكاسه على الشخصية: دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الحلة، بابل: مجلة جامعة بابل العلوم الإنسانية م (23)، ع (4).
- بركات حمزة حسن، (2007م)، تقبل العنف الزواجي والعدوانية والأنوثة: الذكورة وعلاقتهم بالعنف الموجه ضد الزوجة في محافظة غزة، المؤتمر الثاني لبرنامج المشاركة المجتمعية لمناهضة العنف الأسري، تونس: جامعة بنزرت.
- بنه بوزبون، (2004م)، العنف الأسري وخصوصية الظاهرة البحرينية، المنامة: المركز الوطني للدراسات.
- بيير بورديو، (2007م)، الرمز والسلطة، ترجمة عبدالسلام بن عبدالعالي، ط 3، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر.

- حسن مبارك طالب، (2000م)، الجريمة والعقاب والمؤسسات الإصلاحية، بيروت: دار الطليعة.
- حسين درويش العادلي، (2011م)، العنف ضد المرأة: الأسباب والنتائج.
- حوري محمد ياسين، ، حسن المرسي و محمد الزامل (2000م)، إساءة معاملة طفل ما قبل المدرسة وخصائصه النفسية: دراسة غير ثقافية بين المجتمعين الكويتي والمصري، الكويت: المجلة التربوية، م (55)، ع (33-69).
- حياه عبد العزيز نياز، (2011م)، دور التربية الإسلامية في مواجهة العنف الأسري ضد الزوجة، دمشق: مجلة اتحادي الجامعات العربية للتربية وعلم النفس ، م (9)، ع (2).
- خالد بن عمر الرديعان، (2008م)، العنف الأسري ضد المرأة: دراسة وصفية على عينة من النساء في مدينة الرياض، الرياض: مجلة البحوث الأمنية، م (17)، ع (39).
- ذياب البداينة، (2000م)، سوء معاملة الأطفال: الضحية المنسية، الرياض: مجلة الفكر الشرطي، م (11)، ع (11).
- رجاء مكي، و سامي عجم (2008م)، إشكالية العنف: العنف المشرع والعنف المدان، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
- رشاد موسى، و زينب العايش (2009م)، سيكولوجية العنف ضد الأطفال، القاهرة: عالم الكتب.
- سامي عبد العزيز الدامغ، (2009م)، الوعي والاحتياجات التدريبية والإجراءات المرتبطة بالعنف الأسري وإساءة معاملة الأطفال في المملكة العربية السعودية، دراسة غير منشورة، الرياض: برنامج الأمان الأسري الوطني.
- سطوف الشيخ، (2017م)، العنف ضد المرأة في سلطنة عمان، مسقط: وزارة التنمية الاجتماعية.
- سلوى عبد الحميد الخطيب، (2006م)، نظرة في علم الاجتماع المعاصر، القاهرة: مطبعة النيل.
- سمية سيف الدين، (2003م)، واقع العنف ضد المرأة في الوطن العربي، القاهرة: مركز دراسات المرأة الجديدة.
- السيد عوض، (2004م)، جرائم العنف الأسري بين الريف والحضر، القاهرة: مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة: كلية الآداب، جامعة القاهرة.
- صبري مرسي الفقي، (2005م)، حلول إسلامية لمشاكل أسرية، الرياض: دار ابن الجوزي.
- عباس عبد المحمود أبو شامة، (2003م)، جرائم العنف وأساليب مواجهتها في الدول العربية، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم لأمنية.

- عباس عبدالمحمود أبو شامة، و محمد الأمين البشري (1426ه)، العنف الأسري في ظل العولمة.
- عبد الرؤوف الضبع، (2008م)، علم الاجتماع العائلي، القاهرة: دار العالمية للنشر والتوزيع.
- عبد المجيد طاش نيازي، وآخرون (1426ه)، العنف الأسري: الأسباب والنتائج والآثار، الرياض: وزارة الشؤون الاجتماعية.
- عبد المحسن الشراري، (2011م)، العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية وعلاقتها بالعنف الأسري الموجه ضد الأطفال في منطقة الجوف في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية، عمان: جامعة مؤتة.
- عبدالله إبراهيم، (2017م)، تأملات في ظاهرة العنف، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 20 يونيو 2017.
- عبدالله علي الشهري، و سالم المفرجي (2009م)، استراتيجية وطنية مقترحة لمواجهة العنف الأسري في المملكة العربية السعودية، ندوة علم النفس وقضايا الأسرة الخليجية، المنامة: جامعة البحرين، 12-13 مايو.
- عبير الصبان، (2009م)، أنماط الإساءة الشائعة لدى الزوجات السعوديات في مدينة مكة المكرمة، مكة المكرمة: كلية التربية للبنات، جامعة أم القرى.
- علي شاكر الفتلاوي، (2008م)، العنف النفسي الموجه ضد المرأة العراقية، بغداد: مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، م (11)، ع (1-2).
- علي محمد المحيميد، (2008م)، العنف الأسري ضد المرأة في المجتمع السعودي، دراسة ميدانية، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم لأمنية.
- عمر الفراية، (2006م)، العنف الأسري الموجة نحو الأبناء وعلاقته بالشعور بالأمن لدى الطلبة المراهقين في محافظة الكرك، رسالة ماجستير غير منشورة، الكرك: جامعة مؤتة.
- فاطمة أمين، (1999م)، مقياس العنف الأسري، القاهرة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد السادس، القاهرة: جامعة حلوان.
- محمد بن حسن الصغير، (2012م)، العنف الأسري في المجتمع السعودي: أسبابه وآثاره الاجتماعية، الرياض: مركز البحوث والدراسات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- مديحه أحمد عبادة، (2007م)، بعض أشكال العنف ضد المرأة في صعيد مصر: دراسة ميدانية على عينة من النساء اللاتي تعرضن للضرب والختان في مجتمعنا على ساحة أطر حضارية متباينة في الفترة من 14-16نوفمبر، القاهرة: جامعة عين شمس.

- مصطفى عمر التير (2010م)، العنف العائلي، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم لأمنية.
- معجم لسان العرب لابن منظور(1968 م)، بيروت: دار صادر.
- ميسون علي الفايز، (2007م)، العنف الموجه للمرأة: دراسة في محددات الواقع وآفاق المستقبل، الرياض: الكنوز الأدبية.
- نادية عبد العزيز، وفتحية القرشي، والهام الشحات (2008م)، العنف ضد المسنين في عصر العولمة: دراسة ميدانية على عينة من المسنين في منطقة مكة المكرمة، جده: كلية الآداب، جامعة الملك عبدالعزيز.
- نايف محمد المرواني، (2012م)، العنف الأسري: دراسة مسحية تحليلية في منطقة المدينة المنورة، الرياض: المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، م (26)، ع (51).
- نورة إبراهيم الصويان، (2011م)، العنف الأسري ضد المرأة في المجتمع السعودي: أنماطه وسبل مواجهته، بحث نظري في موسوعة الأسرة السعودية.
- همسة سمير أبو حجلة، (2005م)، العلاقة بين الخصائص الشخصية للزوجة ورضاها عن الزواج والعنف ضد الزوجة في قصبة الكرك، مؤتة: مؤتة للبحوث والدراسات.
- اليوسف و آخرون (2005م)، العنف الأسري، دراسة ميدانية على مستوى المملكة العربية السعودية، الرياض: وزارة الشؤون الاجتماعية.

ب) الرسائل العلمية:

- إيناس عبد الخالق، (2010م)، ثقافة العنف ضد المرأة في مقديشو بالصومال، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: معهد الدراسات والبحوث الأفريقية بجامعة القاهرة.
- سلمى الحربي، (2008م)، العنف الموجه ضد المرأة ومساندة المجتمع لها، رسالة ماجستير غير منشورة، مكة المكرمة: كلية التربية، جامعة أم القرى.
- عبدالله الخرجي، (2016م)، التحليل السوسيولوجي للعوامل الاجتماعية والثقافية الاقتصادية المؤدية للعنف، رسالة دكتوراه، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم لأمنية.
- منال عمران، (2007م)، بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على جرائم العنف الأسرى ضد المرأة، رسالة دكتوراه غير منشورة: القاهرة: كلية الآداب جامعة عين شمس.

ج) تقارير محلية ودولية:

- البنك الدولي (2016م)، عقبات أمام التنمية: ما هي البيانات المتاحة عن أوضاع الهشاشة والصراع والعنف؟ مؤشرات التنمية العالمية.
- الجمعية العامة للأمم المتحدة (2014م)، التقرير السنوي للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال: تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية، الدورة الخامسة والعشرون، نيويورك.
- الجمعية العامة للأمم المتحدة (2006م)، دراسة متعمقة بشان جميع إشكال العنف ضد المرأة، تقرير الأمين العام، الدورة الحادية والستون، البند 60 (أ) من جدول الأعمال المؤقت، نيويورك.
- الإدارة العامة للحماية الاجتماعية (1435ه)، اللائحة التنفيذية لنظام الحماية من الإيذاء، وكالة الوزارة للرعاية الاجتماعية والأسرة، الرياض: وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.
- الأمم المتحدة (2015م)، المستقبل الذي نريد للجميع، تقرير خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، الفقرتان 44-45، نيويورك.
- الأمم المتحدة (2013م)، شراكة عالمية جديدة: اجتثاث الفقر وتحويل الاقتصاديات من خلال التنمية المستدامة"، نيويورك.
- المجلس الوطني لشؤون الأسرة (2008م)، العنف الأسري في الأردن: المعرفة والاتجاهات والواقع.
- برنامج الأمان الأسري الوطني (2011م)، دراسة العنف الأسري وإيذاء الأطفال، الرياض: وزارة الحرس الوطني (2011م).
- خان، ايرين (2004م)، مصائرنا بأيدينا، فلنضع حداً للعنف ضد المرأة، منظمة العفو الدولية، ط14، London wci XODW united King dom. http:/www-amnrsty- ovg.
- مركز رؤية للدراسات الاجتماعية (1431ه)، العنف الأسري بين المواجهة والتستر، سلسلة الدراسات والبحوث (1)، الرس: مركز رؤية للدراسات الاجتماعية.
- منظمة الصحة العالمية (2016م)، العنف الممارس ضد المرأة، صحيفة وقائع، نوفمبر.
- منظمة اليونيسيف (2000م)، العنف المنزلي ضد المرأة والفتاة، الجمعية العامة للأمم المتحدة، التقرير السنوي، مركز الأبحاث، فلورانسا، ايطاليا، جون.
- ندوة التماسك الأسري الرابعة (2015م)، حماية الأسرة من الإساءة، التي تنظمها وزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي وجامعة ظفار، 4 أغسطس.

ثانياً) المراجع الأجنبية :

I- Researches & Books:

- Andrzej Kulczycki & Sarah Windle. Honor Killings in the Middle East and North Africa: A Systematic Review of the Literature Violence Against Women. November 2011 17: 1442- 1464.
- Aznar. M. (2004). The Impact of Domestic violence on the health of abused woman. Psicothema 16 (3): 397- 401 .
- Bandura. A. (2009). Social cognitive theory of mass communication. In J. Bryant and M. B. Oliver (Eds.) Media effects: Advances in theory and research. 3rd ed. (pp. 94 -124). New York: Rutledge.
- Cismaru. M.. & Lavack. A. M. (2010). 'Don't suffer in silence'- Applying the integrated model for social marketers to campaigns targeting victims of domestic violence. Social Marketing Quarterly. 16. 97- 129.
- Charles zastrow. 2004. introduction to social work and social welfare: empowering people. Australia. Thomson brooks . Cole.
- Danis. F. S.. & Bhandari. S. (2010). Understanding domestic violence: A primer. In L. L. Lockhart and F. S. Danis (Eds.). Domestic violence: Intersectionality and culturally competent practice (pp. 29- 66). New York: Columbia University Press.
- Gutierrez. M. Et Al. (2002). Family violence toward adolescents and its Relation To suicide attempt and depressive sympteomatology. Psiquiatcia. Disc. INT.
- Kulwicki. A. D.. & Miller. J. (1999). Domestic violence in the Arab American population: Transforming environmental conditions through community education. Issues in Mental Health Nursing. 20. 199- 215.
- lee ann. Hoff & others. (2010). Violence and abuse issues: cross-cultural perspectives for health and social services. London. Rut ledger.
- Leonard. H. (2001). The Traumatic of witnessing Domestic violence on children's emotional functioning. Diss. Abs. INT. 62. 3-B0. 1585.

- Olson، David & DeFrain، John. (2000). Marriage and the Family. Mayfield Published Company.
- McQuigg، Ronagh J.A. (2011). "Potential problems for the effectiveness of international human rights law as regards domestic violence"، in McQuigg، Ronagh J.A.، International human rights law and domestic violence: the effectiveness of international human rights law، Oxford New York: Taylor & Francis، pp. 10- 32.
- Sternberg ، K.d.، Baradaran، L.P.،Abbot ،C.B.، Lamb، M.E.،and Guterman. (2006).
- Surgenor، G. (2009). 'It's Not OK' Shines a light on family violence. Communication World. vol. 26 (6). 42 -43.
- Wendt، Sarah، et.al (2017). Seeking help for domestic violence: exploring rural women's coping experiences (final report)، Australia's National Research Organization for Women's Safety (ANROWS) (14 sept 2017)، accessed 10 January 2018.

II-Reports:

- Etienne G. Crag & others. World report on violence and health، World Health، 76، Organization، Geneva، 2002.
- Phillips، J & Vandenbroek، P (2014). Domestic، family and sexual violence in Australia: an overview of the issues، Department of Parliamentary Services، Canberra.
- The United States (2017)، domestic violence، department of justice، Office on Violence Against Women (National Domestic Violence Hotline)، National Center for Victims of Crime، and WomensLaw.org.(https://www.justice.gov/ovw/domestic- violence).
- Unicef. Domestic Violence Against Women and Girls، United Nations Children Fund Innocentil Research Center، Florence، Italy، No.6، June 2000.
- United Nations Children's Fund (UNICEF)، A Familiar Face: Violence in the lives of children and adolescents، November 2017، https://www.unicef.org/publications/index___101397.html.

Factors of Domestic Violence and its Effects in the Arab Gulf States.

Dr. IBRAHIM MUHAMMED ALZIBIN •

Abstract

This study aims to identify the phenomenon of domestic violence in the light of different theories to reach a clear definition that is compatible with the nature of its concept, and to identify the main factors leading to domestic violence and its effects on the family and society in the Arab Gulf countries.

The study relies on a theoretical survey on the literary survey of the interpretations of domestic violence that is different in its analysis of this phenomenon. Some theories are interested in interpreting the situations in which the violence is manifested as the situation creates violence. Other theories are concerned with explaining the causes of violence by referring to a defect in the family structure and functions, which can help to explain the reasons related to the structure of the family, attributed some of the violence to social and psychological reasons such as the lack of self-control, in addition, to attention to the nature of social pressures that have a prominent role in the commission of violent crimes.

The study is based on descriptive studies aimed at analyzing the phenomenon of domestic violence in the Arab Gulf countries. The social survey method was used in the sample method. The research society is composed of experts specialized in the field of family. A sample was drawn from the research community. Field data on the measurement of domestic violence in the Arab Gulf countries, and it consists of several axes reflecting the objectives of the study and its questions. Several descriptive statistical methods were used to present, describe and analyze the study data.

The results revealed the difference in the definition of the concept of domestic

• Department Of Sociology And Social Work, Social Sciences College, Al-Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University.

violence, and the approval of the respondents to a group of social factors most influential in the incidence of domestic violence on the family and society, and found a total of the effects of this phenomenon from the point of view of respondents of the psychological effects, the social effects and the economic effects of domestic violence. The respondents agreed on a set of mechanisms to confront domestic violence, the most important of which is the need to build joint strategies among the Gulf countries to confront domestic violence

According to these results, the study recommended some recommendations that would protect the family from this problem, including the care of victims through official and civil social welfare institutions, and monitoring the manifestations and forms of domestic violence, and work on characterization and analysis, and then deal with them scientifically according to the psychological perspective social and cultural activities, as well as carrying out more studies and researches that address the issues and problems of the family in society, spreading religious awareness and coordination among the community institutions in order to confront and address this phenomenon. As well as the nature and needs of the Gulf societies.

Key words: Violence, Family, Factors, effects, Arab Gulf Countries.

مترجم ← • Imam Mohammed bin Saud Islamic University - Riyadh - Saudi Arabia